وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيـــــــدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية
الشعبة: مالية ومحاسبة
التخصص: مالية وبنوك
بعنوان:

القرض المصغر كآلية لتمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

" دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بسعيدة "

من إعداد الطالبين:
- برياح وائل صلاح الدين
- شريفي مونة حياة

تحت إشراف الأستاذ:
- الدكتور: لحول عبد القادر

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .....
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/......./ الدرجة العلمية/ رئيسا
الدكتور/...../ الدرجة العلمية/ مشرفا
الدكتور/...../ الدرجة العلمية/ مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم:

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان للأستاذ " لحول عبد القادر " الذي تكرم بقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى جميع التوجيهات والملاحظات والنصائح.

كما لا يفوتنا ان نتقدم بوافر التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة المحترمين على عناء قراءة المذكرة وقبولها وتصويبها.

وكذلك نتقدم بخالص الشكر الى كل من درسنا من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير بجامعة مولاي الطاهر بسعيدة والى كل موظفيها وجزاهم الله كل خير.

وفي الاخير نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب او من بعيد ونسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم انه قريب مجيب.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا في هذا العمل المتواضع الذي اهديه مع أسمى عبارات الحب والامتنان:

إلى من جرع الكاس فارغا لي يهديني قطرة حب

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلي أبي نور دربي الذي ساندني وتعب من أجل إتمام مسيرتي الدراسية.

إلى أمي التي طالما رافقتني بدعائها وحرصها علي.

إلى أختي الغالية التي لطالما ساندتني وشجعتني في جميع مراحل حياتي.

إلى جميع عائلتي أحبتي واصدقائي وكل من ساهم في نجاحي من قريب أو بعيد.

إلى الأساتذة المحترمين وزملاء الدراسة.

إلى كل من قدم لي يد المساعدة.

برياح وائل صلاح الدين

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وتحقق ما كان بالأمس حلما، لما طالما انتظرت هذا اليوم لأهدي من كان عونا لي في مسيرتي لعائلتي اولا وثانيا وثالثا وأخيرا ....

إلى والداي أبي حبيبي وقرة عيني ومأمني وأمامي وقدوتي وشمعتي يا رجلا أنا نصفه الثاني وهو كل أرجائي من تضج المجالس بذكر اسمه" عبد الله "

إلى أمي جنتي وحياتي وروحا سكنت قلبي وجسدي ومن علمتني الأصول وحبيبة وجزء من قلبي " كريمة"

إلى أخي الوحيد مسندي وسندي واتكائي وقوتي وملكي ومملكتي وضلعي الثابت الذي لا يميل "أحمد مصطفى"

إلى أختي شمسي وقمري وأميرة قلبي، دعمي، جمهوري "هاجر"

إلى صديقتي ونور قلبي وأغلى البشر "وئام"

إلى روح جدي: روح غالية فارقتني عبرت الدنيا إلى الجنة بسلام وكان نسمتي، روحك المغفورة بإذن الله "عبد السلام رحمة الله عليه"

شريفي مونة حياة

الفـــهـــرس

الفــهــرس

الفهرس	الصفحة
شكر وتقدير	I
الفهرس	II
قائمة الجداول	III
المقدمة العامة	أ – ت
الفصل الأول: الجزء النظري للقروض المصغرة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار العام للقروض المصغرة وعملية التمويل	3
المطلب الأول: ماهية القروض المصغرة	3
المطلب الثاني: ماهية التمويل	9
المبحث الثاني: ماهية المشاريع أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
المطلب الأول: معايير وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
المطلب الثاني: العلاقة بين القروض المصغرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة	26
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	28
المطلب الأول: الدراسات العربية	28
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	32
خاتمة الفصل الأول	34
الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية سعيدة	
تمهيد	36
المبحث الأول: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM لولاية " سعيدة "	37
المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM "سعيدة" التعريف والهيكل التنظيمي.	37

الفــهــرس

المطلب الثاني: نشأة، مهام واستراتيجية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM "سعيدة"	41
المبحث الثاني: تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM " سعيدة " للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	44
المطلب الاول: الأنشطة الممولة والإعانات والامتيازات الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM " سعيدة " وصندوق الضمان المشترك للقروض.	44
المطلب الثاني: جهاز القرض المصغر الخاص بالوكالة ومراحل إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة.	48
المبحث الثالث: صعوبات الوكالة، استراتيجية تطويرها لما بعد جائحة كورونا وعرض النتائج وتحليلها.	57
المطلب الأول: الصعوبات التي واجهت الوكالات الوطنية في تسيير القرض المصغر واستراتيجية تطويرها لما بعد جائحة كورونا (COVID-19).	57
المطلب الثاني: عرض النتائج وتحليلها	62
خاتمة الفصل الثاني	72
خاتمة عامة	74
قائمة المراجع والمصادر	76

الملاحق

قائمة الأشكال والجداول

الأشكال والجداول	الصفحة
جدول تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال	16
منحنى يوضح العلاقة بين القروض المصغرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة	28
الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	39
الهيكل التنظيمي للوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر سعيدة ANGEM	40
جداول صيغ التمويل القديمة	49
جداول صيغ التمويل الجديدة	50
جداول تصنيف الملفات حسب برنامج التمويل الثنائي والثلاثي	62
أشكال بيانية توضح تصنيف الملفات حسب برنامج التمويل الثنائي والثلاثي	63
جداول تصنيف الملفات حسب قطاع النشاط للتمويل الثنائي والثلاثي	65
أشكال بيانية توضح تصنيف الملفات حسب قطاع النشاط للتمويل الثنائي والثلاثي	66
جداول تصنيف الملفات حسب الجنس للتمويل الثنائي والثلاثي	68
أشكال بيانية توضح تصنيف الملفات حسب الجنس للتمويل الثنائي والثلاثي	69

المـقـدمـة

إن تفعيل الاقتصاد الوطني يتطلب خلق استثمارات تعمل على النهوض بالمجتمع في شتى المجالات فبعد التحويلات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر، نتيجة للأزمة الاقتصادية التي أدت إلى ضعف جهاز الإنتاج الخاص بالمؤسسات الجزائرية. ومن أجل تحسين وتطوير هذه المؤسسات يجب تطوير النظام المالي الفعال ووضع خطط واستراتيجيات لتقديم مجموعة من الخدمات المالية لهذا النوع من المؤسسات.

ومن بين أهم هذه الاستراتيجيات التي عرفت نموا جيدا في السنوات الأخيرة في كل أنحاء العالم، نجد أن التمويل الأصغر الذي عرف نجاحا كبيرا خاصة بعد تجربة محمد يونس "بنغلادش" تبين أنه يشكل أداة لمكافحة الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر ،كغيرها من دول العالم ، باتخاذ جملة من إجراءات لتدعيم هذا النوع من المؤسسات من النواحي المادية ،التنظيمية ، التشريعية ، حيث ثم إنشاء هياكل تسهر على دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، وفقا لهذا التوجه يأتي بحثنا هذا لتسليط الضوء على أحد هذه الهياكل الداعمة لإنشاء ومتابعة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين أهم هذه الهياكل نجد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والتي تسعى إلى مرافقة أصحاب المشاريع، بمنحها مجموعة من الخدمات والامتيازات، كما تعمل على حل جميع العراقيل والمشاكل التي قد تواجههم، أي تلعب دور فعال في امتصاص جزء من نسبة البطالة وخلق فرص التشغيل لصالح الفئات الفقيرة.

وعليه فإن الإشكالية التي يتوجب علينا طرحها والمتمثلة فيما يلي:

<u>الإشكالية الرئيسية:</u>

ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- **كيف يتم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القروض المصغرة؟**
- **ما واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بسعيدة؟**

الفرضيات:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة ومعالجة الموضوع قمنا باختبار الفرضيات التالية:

- تعد القروض المصغرة آلية مهمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تلعب الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة بسعيدة دور فعال في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى مدى اهتمام الأشخاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأهمية مؤسسات التمويل والقروض المصغرة وذلك من أجل تحسين المستوى المعيشي.

حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاريع معرضة للكثير من النقاشات والاجتماعات لما لها من أهمية كبيرة في الاقتصاد والتنمية.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على القروض المصغرة، نشأتها وتطورها ومختلف الخصائص التي تميزها.
- التوصل إلى مفهوم القرض المصغر وكيف يتم منحه على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية سعيدة.
- ابراز دور الوكالة الوطنية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على مشاكل التمويل المصغر والعراقيل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار الموضوع لعدة أسباب نختصرها في نقطتين:

- **أسباب ذاتية:**

- الرغبة في توسيع معلوماتنا ومعارفنا العلمية في إطار تخصصنا العلمي حول موضوع القروض وخاصة القروض المصغرة.

- الرغبة في التعرف أكثر على القروض المصغرة والإجراءات اللازمة للحصول عليها في الوكالات.

- **أسباب موضوعية:**

- كون موضوع البحث يدخل في صميم التخصص.
- محاولة التعرف بكل ما يتعلق بأليات تمويل المشاريع المصغرة.
- توسع نشاطات وكالات القرض المصغر وانتشار فروعها عبر كامل التراب الوطني.
- الدور الفعال الذي يمكن للقرض المصغر أن يؤديه من خلال تمويل المشاريع المصغرة.

حدود الدراسة:

- من حيث المكان ركزنا في دراستنا على ملفات الأشخاص المستفيدين من تمويلات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية سعيدة.
- من الناحية الزمنية كانت حدود الدراسة من خلال المشاريع الممولة من طرف الوكالة في الفترة الممتدة ما بين 2017-2021.

المنهج المتبع:

تقضي طبيعة الموضوع على الاعتماد على المنهج الوصفي الملائم للدراسة، حيث يعتمد على جمع المعلومات والبيانات التي تساعد على الوصف الدقيق للمشكلة وتحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة، إضافة إلى اعتمادنا على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي للدراسة مستخدمين في ذلك مزيجا من الأدوات كالملاحظات وبعض الوثائق والمقابلات.

تقسيم العمل:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: تحت عنوان " الجزء النظري للقروض المصغرة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "

وتضمن هذا الفصل 3 مباحث.

الفصل الثاني: تحت عنوان " دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة سعيدة "

وتضمن هذا الفصل 3 مباحث أيضا.

الفصل الأول

تمهيد:

تعد القروض المصغرة ركيزة هامة وحيوية في عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك من الضروري منح القروض المصغرة من طرف الوكالة الوطنية ومؤسسات التمويل, و فتح الطريق أمام الأفراد للوصول إلى الخدمات الحالية بهدف تحقيق التنمية، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة الأداة الفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية في بلد ما, وأن الزيادة في هذه المشاريع تؤدي إلى انخفاض معدلات الفقر والبطالة ، حيث بادرت السلطات على وضع أسس لجعل القرض المصغر أداة فعالة في تمويل المشاريع من اجل مكافحة الفقر والتخفيف من البطالة.

وفي هذا الاتجاه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى تعريف القروض المصغرة، وماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعاييرها، والعلاقة بينهما والدراسات السابقة حولها.

المبحث الاول: الاطار العام للقروض المصغرة وعملية التمويل.

القروض المصغرة هي بمثابة الركيزة الاساسية التي ترتكز عليها المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتمويلها ومنحها مهارات فنية لممارسة حرفها على أحسن وجه وفي هدا المبحث سنتعرف أكثر على التعريف القروض المصغرة وعملية التمويل وما مدى اهميتها في تسيير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الاول: ماهية القروض المصغرة.

الفرع الاول: نشأة القرض المصغرة.

1. **لمحة تاريخية عن القرض المصغر:**

- **ظهور فكرة القرض المصغر:** تعود فكرة القروض المصغرة ومتناهية الصغر إلى محمد يونس البنغالي الذي حاز جائزة نوبل للسلام عام 2006. والذي كان يعمل في كلية الاقتصاد في جامعة " شيتاكونغ " في دكا فكر في مساعدة المزارعين الفقراء الذين يرهنون أراضيهم لدى البنوك ، مقابل قروض مرتفعة الفوائد ، فاقتراح فكرة " القرض المصغر " و الذي يتم بموجبه تقديم القروض لعشرات المزارعين ، من دون ضرورة للضمانات التي عادة ما تطلبها البنوك التجارية ، و التي تؤدي إلى استبعاد الفقراء من المشاركة الاقتصادية لعدم امتلاكهم أي أصول تصلح لأن تشكل ضمانا لما يحصلون عليه من قروض، و افتقارهم إلى المال الذي يسمح لهم بالقيام بنشاط اقتصادي ، ثم أطلق مشروع " غرامين بنك" " Grameen Bank " و تعني بالبنغالية مصرف القرية في عام 1977 الذي نال صفته المصرفية سنة 1983 وقدم منذ نشأته حوالي 69.4 مليار دولار كقروض صغيرة سدد المقترضون 99 % منها.[1]

وبذلك راهن المجتمع الدولي على فكرة القروض المصغرة للحد من الفقر من خلال تمكين الفقراء عموما، وإتاحة الفرصة أمامهم لزيادة مداخيلهم وإيجاد فرص توظيف جديدة وإنقاذ أنفسهم من دائرة الفقر في الوقت الذي يعيش فيه 2.8 مليار من سكان العالم البالغ 6.4 مليار شخص على أقل من دولارين يوميا.

[1] ناصر مغني، الاستراتيجية لخلق مناصب الشغل في الجزائر، ملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة –16/15 نوفمبر 2011، ص 02.

منهم 1.1 مليار شخص في فقر مدقع وبدخل أقل من دولار واحد يوميا " أي تحت خط الفقر "، كما عقدت الآمال على دور هذه القروض في الحد من عدم المساواة بين طبقات المجتمع.

2. لمحة عن القرض المصغر في الجزائر.[1]

ظهر القرض المصغر في الجزائر ليوسع ويدعم مسار مكافحة الفقر والبطالة، ويتعلق هذا الأمر بجهاز القرض المصغر، بنسبة فائدة محسنة تقدر ب 2 %والذي شرعت الحكومة في تطبيقه ابتداء من سنة 1999م عبر كامل التراب الوطني. مر برنامج القرض المصغر في الجزائر بمرحلتين هما:

- **المرحلة الأولى لبرنامج القرض المصغر:**

منذ جويلية 1999م إلى غاية مايو 2002م حيث كان يقدر مبلغ القرض في تلك المرحلة بخمسين ألف دينار جزائري 50000 دج، إلى ثالث مئة وخمسين ألف دينار جزائري 350000 دج، بمعدل فائدة يقدر ب 2 % وكان يمثل البرنامج آنذاك وكالة التنمية الاجتماعية، كممثل عن وزارة العمل، والحماية الاجتماعية، والتكوين المهني، وينوي عنها محليا مندوبي تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

- **المرحلة الثانية لبرنامج القرض المصغر:**

وقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب المرسوم الرئيسي رقم 04 /13 المؤرخ في 22 / 01 / 2004، وهي مستمرة إلى يومنا هذا، كنتيجة للمشاكل التي عرفتها المرحلة الأولى دخل جهاز القرض المصغر في مرحلته الثانية، وذلك لتعيين الشروط المحددة لإعانة المستفيدين من القرض المصغر، ويوجد المقر الرئيسي له في الجزائر العاصمة.

الفرع الثاني: تعريف القرض المصغر.

لا يوجد تعريف يحدد التمويل المصغر أو القروض المصغرة بالنسبة للمبتدئين. بينما كان التدرج هو المفتاح الرئيسي بالنسبة لمصممي القروض المصغرة. وفيما يلي نقدم بعض التعاريف لبعض المنضمات والهيئات العالمية.

[1] ناصر معني، مرجع سبق ذكره الصفحة 07.

- **تعريف المكتب الدولي للعمل:** القرض المصغر يشير إلى جميع الخدمات المالية شبه المصرفية (القروض والضمانات) والتي تتعلق بمبالغ صغيرة اقل من 15000 اورو.

- **تعريف منضمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية:** القرض المصغر هو الحصول على تمويل المشروعات الصغيرة. يستفيد منها الأشخاص المهمشين، الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، في ضل غياب آفاق مهنية أخرى، والوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير ممكن.
- **تعريف الشبكة الأوروبية للقرض المصغر:** القرض المصغر هو فتح طريق الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد المستبعدين اللذين تم إقصائهم، والمبلغ الأقصى للقروض المصغرة تم تحديده بقيمة 25000 اورو، وتهدف هذه القروض إلى التمويل إنشاء وتطوير مشاريع الاستثمار، وتعمل الهيئات التي تقدم القروض المصغرة في كثير من الأحيان ولكن ليس دائما على توجيه ورصد المشاريع الصغيرة التي مولتها. والمخاطر الناجمة عن القروض المصغرة لا يتم تغطيتها تقريبا بضمانات حقيقية وبالتالي فإن الهيئات المانحة للقروض المصغرة قامت بتطوير ممارسات مبتكرة للحد من هذا الخطر والحد من الحالات التخلف عن الموعد السداد مثل تقديم قروض جماعية تضامنية، تقديم قروض المسيرة.... الخ.
- **القروض المصغرة في نظر الأمم المتحدة:** من المعترف به من قبل الأمم المتحدة أن القروض المصغرة هي أداة تحرير المبادرة الاقتصادية، وهي أداة فعالة حتى مع أفقر الفقراء من اجل تحقيق الكرامة وإعطاء معنى للحياة.
- ولخصت هذه الجهود في تحديد مفهوم القروض المصغرة إلى مايلي:

- القرض المصغر هو مصطلح عام، يشمل جميع الأدوات المالية وبيئتها من أجل:

- التسيير" المشروع الاجتماعي"

- التمويل "المشروع الاقتصادي"

- النشاطات الصغيرة جدا لأغراض اجتماعية واقتصادية.

- القروض المصغرة هي واحدة من أهم الصيغ الخاصة والمحددة للتمويل المصغر والهدف هو دائما مواجهة المشكلة المتصلة بعملية التشغيل غير العادلة في السوق دون تعزيز هذا التفاوت، وفي هذا فإن القروض المصغرة والتمويل المصغر يسعى دائما إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، ولذلك من الأسلم والأصح أن نقول إنه لا يوجد برنامج تمويل مصغر دون أهداف اجتماعية.
- كما تسمح الجهود المبذولة في تحديد مفهوم القرض المصغر والتمويل المصغر بإبراز ما يلي:

- أن القرض المصغر قرض استثماري
- القرض المصغر ذو أبعاد اجتماعية
- القرض المصغر قصير أو متوسط الأجل " من سنة إلى 05 سنوات "

- القرض المصغر ليس عملا خيريا، ولكنه عمل ينتج قيمة مضافة، وله آثار اجتماعية واقتصادية لا يستهان بها نذكر منها:

- تحسين أوضاع الفئات الأكثر فقرا.
- خلق فرص عمل والتحول من مشاريع صغيرة تناضل من أجل البقاء إلى عون اقتصادي يساهم في توليد القيمة المضافة والثروة.
- إيجاد مكان لأصحاب المشاريع الصغيرة وجعلها عنصرا فاعل في التنمية المحلية.

- تجدر الإشارة إلى أن الخبرات في مسألة القروض المصغرة يتفقون على وجود أربعة معايير تتحكم بجودة أو بنجاح هذا النوع من الاقتراض عموما وهي:

- أن يكون هناك توجه طويل المدى لمساندة الفقراء بما يحتاجون إليه من خدمات مالية، إلى جانب الاستمرارية.
- أن يكون هناك توازن بين حجم التنظيمات من حيث عدد العاملين فيها نسبة إلى عدد المقترضين لكي تستمر هذه التنظيمات في تأدية خدمات ذات جودة وبتكلفة معقولة على المدى الطويل.
- مدى نجاح منظمات الإقراض المصغر في الوصول إلى تحقيق اقتصاديات النطاق، أي التغلغل ليس إلى الفقراء فحسب بل إلى الأكثر فقرا.
- الاستقرار المالي للمؤسسات التمويلية عبر إيجاد كيانات مالية قادرة على الاستمرار في ظل محدودية الجهات المانحة والسعي إلى الحد من الاعتماد على تمويل هذه الجهات، بما يمكنها من الدخول في الأسواق المالية وضمان استقلاليتها.

الفرع الثالث: أهمية ومميزات القرض المصغر.

1. أهمية القرض المصغر:

إن استخدام واستغلال القرض المصغر، يؤدي إلى جانب أن المؤسسات وإمكانياتها المالية فهي تلجأ إلى مصادر خارجية لسد حاجياتها، سواء من عجز في لصندوق، أو تسديد لمشروعات تستخدم جميعا التزامات، حيث تتمثل أهمية القروض المصغرة في النقاط التالية:

- يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزداد الدخل الوطني.
- يساهم القرض المصغر في تحقيق أهداف المؤسسة من اجل اقتناء واستبدال المعدات.
- يساهم القرض المصغر في ربط الهيئات والمؤسسات المالية.
- يعتبر القرض المصغر آلية من الآليات المبتكرة في تحقيق أهداف التنمية المنشودة والتخفيف الفقر وآثاره في المجتمعات، وتحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها .
- يعتبر القرض المصغر كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.

ترجع أهمية القرض أيضا إلى: ترشيد المدخرات المحلية، وتخفيف الفقر، والبطالة ورفع المستوى المعيشي، وتوفير الخدمات الإنتاجية، واستخدام العمالة الماهرة وغير الماهرة، واستخدام الخدمات المحلية وتحويل أنشطة الغير رسمية إلى أنشطة رسمية، وسهولة استخدام التكنولوجيا المحلية وتوفير السلع الأساسية بالسعار منافسة.

وبصفة عامة إن الهدف من القروض المصغرة هو:

- **بالنسبة للهدف السياسي:** فهذا الهدف يبحث فيه المقترض عن الاستقرار، والشراكة الاجتماعية وذلك عن طريق تشجيع السكان وخاصة سكان الأرياف بالعودة إلى أراضيهم.
- **بالنسبة للهدف الاقتصادي:** من خلال هادا الهدف يقوم المقترض بإنشاء نشاطات وتحسين الوضعية المعيشية عن طريق رفع الدخل الفردي من اجل زيادة ثروات البلاد.
- **بالنسبة للهدف الاجتماعي:** يؤدي إلى تحسين المداخيل وظروف الحياة للفئات الضعيفة وخاصة لذوي الدخل المحدود.

2. مميزات القرض المصغر

من بين التعاريف السابقة استنتجنا بأن القرض المصغر يتميز بعدة مميزات من بينها ما يلي:

- يتميز القرض بأنه عبارة عن مساعدة من الدولة، أو من البنك، أو من هيئات حكومية تقدم قرض بدون فائدة عندما تفوق كلفة المشروع مئة ألف دينار جزائري، وتخفيض نسب الفائدة للقروض البنكية.
- القرض المصغر عبارة عن سلفة صغيرة الحجم، تتراوح ما بين أربعين ألف دينار جزائري، وأربع مئة ألف دينار جزائري، ويكون موجه نحو الفئات البطالة والفقيرة والمقصات.
- القرض المصغر يسمح بمشاركة جميع فئات المواطنين في بناء الاقتصاد الوطني.
- القرض المصغر بدون ضمانات عينية، وربما الضمان الوحيد هو الثقة في المقدرة على الوفاء
- القرض المصغر يتميز بسهولة الإجراءات، وبساطة الملف الواجب تشكيله من اجل الاستفادة من القرض، ويتم منحه في أجال سريعة.
- يكون لمستفيد من القرض يبلغ من العمر 18 سنة فما فوق، ولديه كفاءات تتوافق مع المشروع الذي يريد تحقيقه ويملك المستوى لتمويل لمحدد للمساهمة ا

سعر الفائدة للقرض البنكي من 1 %إلى 2 %تتحمله الخزينة العمومية.

- يتكفل بضمان القرض المصغر صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر.

المطلب الثاني: ماهية التمويل.

الفرع الأول: تعريف التمويل.

يعتبر التمويل من أقدم الفروع علم الاقتصاد إلا إن دراسته لم تحضي بأي بالاهتمام إلا مند العهد قريب عندما تولد إحساس بضرورة وضع المبادئ الأساسية لنظرية التمويل بعد ثراء النظرية الاقتصادية، وما اسفرت عنه الدراسات التحليلية في هدا المجال من نتائج تمثلت في مجموعة من المبادئ أصبح من السهل تكييفها وبلورتها في نظرية التمويل، وقد تعددت تعاريف التمويل من بينها:[1]

التعريف الأول: التمويل هو عملية تجميع لمبالغ مالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين آو المالكين لهذه المؤسسة، وهذا ما يعرف برأس المال الاجتماعي فهو إذن تدبير الموارد للمؤسسة في أي وقت تكون هناك حاجة إليه ويمكن أن يكون التمويل قصير وطويل الأجل.

التعرف الثاني: التمويل على انه الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة فقط، وهو جزء من الإدارة المالية.

التعريف الثالث: يعرف التمويل على انه أحد المجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشئات الأعمال والحكومات.

- ومن بين التعاريف السابقة يمكننا استنتاج تعريف شامل هو:

التمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات.

[1] معراجي هواري، التمويل التأجيري المفاهيم والأسس، الطبعة الأولى 2013/1434 الأردن – عمان، ص 15.

الفرع الثاني: أهمية التمويل.

إن المؤسسات والدولة والمنظمات التابعة لها. لها استخدام دائم لجميع مواردها المالية، فهي تلجا عند الحاجة إلى مصادر خارجية لسد حاجتها سواء من عجز في الصندوق أو لتسديد الالتزامات. من هذا المنطلق يمكن القول بأن للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في:[1]

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- يساعد على انجاز مشاريع المعطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من اجل اقتناء أو استبدال المعدات.
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي.
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية (ويقصد بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المرتبة عليها عند استحقاقها. أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة).

الفرع الثالث مصادر تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

يمكن النظر إلى مصادر التمويل من عدة جوانب أهمها:

1. **من حيث المدة:** نحدد عدة أنواع هي:

❖ **<u>تمويل قصير الأجل:</u>** يقصد بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير، ويلتزم بردها خلال فترة التي تزيد على سنة، وتكون تلك الأموال موجهة لنشاط الاستغلال ونظرا لقصر دورة الأشغال بالمؤسسة تحتاج إلى مصادر تمويلية قصيرة أو ما يعرف برأس المال العامل حيث يمكن تمويله كما يلي:[2]

- **القروض البنكية:** تعتبر القروض البنكية المصدر الثاني الذي تعتمد عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الأهمية في تمويل دورة الاستغلال ولذلك تحتاج إلى نوع معين يتلازم مع هذه الطبيعة ولعل أهم هذه القروض التي تتلقاها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي:

[1] معراجي هواري، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] منير إبراهيم الهندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأ المعارف، اسكندرية مصر 1998، ص 05.

- **القروض العامة:** وتتمثل هذه القروض فيما يلي:

- تسهيلات الصندوق: هي قروض تمنح لمواجهة الصعوبات المالية المؤقتة، أي عندما يكون هناك عجز في السيولة، مما يسمح للمؤسسة بسحب مبلغ يزيد عن رصيدها الدائن لفترة قصيرة عدة أيام ونهاية الشهر.
- السحب على المكشوف: يسمح البنك للمؤسسة بسحب مبلغ يزيد عن رصيدها الدائن على أن يفرض البنك معدل فائدة يتناسب مع الفترة التي تم من خلالها سحب المبلغ ويتوقف البنك عن الحساب بمجرد أن يعود لحساب لحالته الطبيعية.
- قروض موسمية: وتستعمل هذه القروض لمواجهة الاحتياجات الناجمة عن النشاط الموسمي وهذا البنك لا يقوم تكاليف وإنما جزء منها ومدتها لا تتجاوز سنة.

- **القروض الخاصة:** وتتمثل في:

- تسبيقات البضائع: وهي عبارة عن قرض تمويل مخزن معين مقابل ذلك على البضائع كضمان للمقرض، ويجب على البنك قبل تقديم القرض التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها وثمنها في السوق، ويجب أن يتوقع هامش أمان بين مبلغ القرض المقدم وقيمة الضمان لتقليل أكثر ما يمكن من أخطار وسندات الرهن هي أحسن ضمان أن تعتمد عليه البنوك.
- تسبيقات على الصفقات العمومية: الصفقات العمومية هي عبارة عن اتفاقيات الشراء، وتنفيذ أشغال السلطات العمومية من جهة والمقاولين والموردين من جهة أخرى، ونظرا لأهمية وحجم هذه المشاريع فان المقاولين مكلفين بإنجاز أكثر، لأنهم يحتاجون لأموال ضخمة غير متاحة في الحال.
- الخصم التجاري: وهو شكل من أشكال القروض التي تمنحها البنوك وتتم هذه العملية عن طريق وسائل الدفع للمؤسسة.[1]

- **القروض بالالتزام:** وتتضمن:

- الكفالة: هي عبارة عن عقد يتعهد بموجبه البنك بتسديد جزء أو كل ديون المؤسسة إذا لم تف بها، وتكون في شكل وثيقة يتعهد بها البنك برصد مبلغ معين نهاية تاريخ معين.

[1] طارق الجاج، مبادى التمويل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان – الاردن، ص 32.

- الضمان الاحتياطي: عبارة عن قرض يمنحه البنك للمؤسسة عندما تتعاقد من جهة إدارية في صفقة بيع أو توريد، مضمون هذا القرض إن يقع البنك احتياط ورقة تجارية، مقابل الحصول على عمولة.
- الائتمان التجاري: هو عبارة عن قيام المؤسسة بشراء حاجاتها المختلفة من مواد أولية وغيرها من التجهيزات الإنتاجية من مؤسسة أخرى بدين.
- الاقتراض من السوق الغير الرسمي: تنشل الحاجة إلى هذا السوق بسبب عدم كفاية الموارد الذاتية المستمدة من الأقارب والأصدقاء، وهو يمثل المرتبة الثانية وأحيانا المرتبة الأولى من ناحية الأهمية بالنسبة للدول النامية.

❖ **التمويل متوسط الأجل:** يقصد به تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة أو المشروع من باقي الاقتصاديين، سواء في صورة أموال نقدية أو أصول والتي عادة ما تكون مدة استحقاقها تتراوح بين 2 إلى 25 سنوات، وتشمل هذه القروض ما يلي:[1]

- قروض المدة: هذه القروض تكون من 3 إلى 5 سنوات، الأمر الذي يعطي للمقترضين الاطمئنان وأمان ويقلل من مخاطر إعادة التمويل أو التجديد للمؤسسة المقترضة ألنه إذا وصل تاريخ تسديد القرض فانه من المحتمل ألا يوافق البنك على تجديد القرض، رغم تسديد المؤسسة لما عليها، وان تجديد القرض بمعدل فائدة وشروط مجحفة في حق المؤسسة، وهذه القروض يمكن الحصول عليها من البنوك الخاصة.
- قروض التجهيزات: تمنح هذه القروض لغرض شراء التجهيزات وتمنح من طرف البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، فالوكلاء الذين يسعون هذه التجهيزات وتمويل الجهة المقرضة ما بين 70% إلى 80 % من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويتها بسرعة، والباقي تمثل هامش أمان للممول.

❖ **التمويل طويل الأجل:** وهي القروض التي تزيد اجلها عن 7سنوات وقد تصل إلى 20 سنة، وهي توجه لتمويل الاستثمار الطويلة للأجل للمؤسسة، مثل الحصول على عقارات أراضي مباني لمختلف استعمالاتها المهنية وتلجا المؤسسات التي تقوم باستثمار طويلة إلى البنوك لتمويل هذه

[1] غبار فتيحة، دور القروض المصرفية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015 ص 15.

العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن الحصول عليها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على العوائد، وتشمل هده القروض:[1]

- الأسهم العادية: تعتبر الأسهم العادية من وجهت نظر المنشآت وسيلة من الوسائل الرئيسية للتمويل طويل الأجل، وتعتمد شركات المساهمة اعتمادا يكاد يكون تاما على الأسهم العادية في تمويلها الدائم وخصوصا عند بدء التكوين، هذا الاعتماد التام من شانه أن يؤدي إلى انخفاض الأموال المقترضة في هيكل رأس المال.
- الأسهم الممتازة: إن تكلفة التمويل بالاسم الممتازة تفوق تكلفة الاقتراض، لان توزيعات الأسهم الممتازة على عكس الفوائد لا تقسم من الإيرادات قبل حساب الضريبة وبالتالي لا تحقق المنشاة وفرات ضريبية، وهناك أسباب تدفع إدارة شركة المساهمة إلى إصدار الأسهم الممتازة أهمها:

- زيادة موارد الأموال المتاحة للمنشاة.
- المتاجرة بالملكية.
- استعمال أموال الغير دون إشراكهم في الإدارة.

- الأرباح المحجوزة: عد المنشآت في تمويل جزء لا يستهان به من احتياجاتها المالية على الأرباح المحجوزة، وسياسية توزيع الأرباح تحدد ذلك الجزء من الأرباح الذي يوزع على الملاك، وأيضا الجزء الذي يحتجز، إذ يمثل هذا الجزء مصدرا رئيسيا لتمويل الاستثمارات في المنشاة وخاصة بغرض النمو والتوسع.

2. **من حيث المصدر**: وينقسم التمويل تبعا لمصادره إلى:

- التمويل ذاتي: ويقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي انشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي او الاستغلالي والتي تبقي تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، وتختلف قدرة المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها ويرجع ذلك إلى أن توسيع إمكانيات التمويل الذاتي يرتبط أساسا بقدرة المشروع على الضغط تكاليف الإنتاج من جهة ورفع أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى.

[1] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار الوراق، عمان، 2001، ص 80.

- تمويل خارجي: ويتمثل في لجوء المشروع الى مدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية او اجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة احتياجاته التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لدى المؤسسة.

3. **من حيث الغرض للتمويل غرضان هما الاستغلال والاستثمار:**

- قروض لتمويل نشاطات الاستغلال: تتولد عن النشاط اليومي للمؤسسة احتياجات دورية متعلقة بالاستغلال وهي ما يعرف باحتياجات رأس المال العامل، فمصدر التمويل الخاص تبقى غير كافية لتغطية كل الاحتياجات، وهذا ما يدفعها للجوء إلى والقروض البنكية، وتأخذ قروض الاستغلال الأشكال التالية :
  - قروض الاستغلال العامة.
  - قروض الاستغلال الخاصة.
  - قروض الاستغلال بالتوقيع.
- قروض موجهة لتمويل الاستثمار: أمام ضعف الموارد الذاتية للمؤسسة لأسباب عديدة منها انخفاض هامش الربح بفعل المنافسة لارتفاع الأجور، والمديونية المتزايدة فإنها تلجا إلى مصادر خارجية تتمثل غالبا في القروض البنكية، تمنح قروض الاستثمارية لبنوك الاستثمار ومنح قروض الاستثمارية لبنوك الاستثمار وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات واسهم جديدة.

- المبحث الثاني: ماهية المشاريع أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لا يوجد اتفاق بين الدول النامية والدول المتقدمة على تعريف محدد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث أنه أجريت عدة محاولات للمفاضلة بين عدة معايير، وذلك بهدف إعطاء تعريف محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: معايير وتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: معايير تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

إن اختيار تعريف محدود ودقيق للمشروع الصغير والمتوسط يعتبر أمرا معقدا وصعبا وذلك نظرا لوجود عدد من المعايير التي يمكن التمييز على أساسها بين المشروعات مثل حجم العمالة في مشروع، ورأس المال وغيرها، وهناك مجموعة أخرى من المعايير تسمى المعايير النوعية، كالمعيار التنظيمي والتقني ولمعرفة مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا بد من معرفة طبيعة هذه المعايير بشكل تفصيلي.

1/ المعايير الكمية: إن تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة يخضع لحملة من المعايير والمؤشرات الكمية لقياس أحجامها ومحاولة تمييزها عن باقي المشاريع ومن بين المعايير الكمية نذكر ما يلي:

1. **معيار العمالة** ويستخدم هذا المعيار للتمييز بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويعتبر من المعايير الأساسية الأكثر استخداما وهو معيار تحكمي يحدده القانون وهناك نوع من الحيرة في تعريف المشاريع حسب المعيار العددي يرجع إلى ظروف البلدان النامية وظروف البلدان النامية بل وظروف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلد الذي يميل إلى تكثيف العمل في البلدان النامية.

ففي الجزائر: المشاريع أو المؤسسات التي يعمل فيها من 10-49 عامل هي مشاريع صغيرة اما المشاريع التي يعمل فيها من 50-250 عامل هي مشاريع متوسطة.

أما في الاتحاد الأوربي: المشاريع التي يعمل فيها ما دون 50 عامل تعتبر مشاريع صغيرة أما المتوسطة فهي تلك التي يعمل فيها من 50 الى 99 عامل.

وفي تايوان: المشاريع الصغيرة هي التي يعمل فيها دون 20 عامل، والمتوسطة هي التي يعمل فيها دون 200 عامل.

وفي ايرلندا: المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي التي يعمل فيها 50 عامل.[1]

وفي اليمن: يعد المشروع صغيرا، عندما يضم اقل من 4 عمال، والمتوسط عندما يتراوح عدد عماله ما بين 5 إلى 9 عمال.

أما في الأردن: فقد اعتمد تصنيف دائرة الإحصاءات العامة، إذ يصنف المشروع صغير إذا كان عدد العمال فيه من 1 إلى 4، والمتوسط من 5 إلى 19 عامل.

ومن هنا يمكننا معرفة أن معيار العمالة من أهم المعايير المستخدمة في تحديد تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحسب هذا المعيار يمكننا تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال في الجدول التالي كما يلي:

الجدول رقم 1: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال.

مشاريع الأعمال المصغرة (العائلية)	**من 1 إلى 9**
مشاريع الأعمال الصغيرة	**من 10 إلى 49**
مشاريع الأعمال المتوسطة	**من 50 إلى 99**
مشاريع الأعمال الكبيرة	**أكثر من 100**

المصدر: نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد للمؤسسات الجامعية، الطبعة 1، بيروت لبنان 2007، صفحة 30.

2. **معيار رأس المال:** ويعتبر من المعايير الأساسية التي تستخدم في تجهيز حجم المشروع، لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع، باتجاه الزيادة والنقصان، خاصة إذا حدث ارتفاع في معدل التضخم.

فعلى سبيل المثال: في الجزائر المشاريع أو المؤسسات الصغيرة يجب أن يكون رأسمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري أي حولي 1 مليون و400 ألف دولار، أما المشاريع المتوسطة يجب أن يكون رأس مالها ما بين 200 مليون دينار و2 مليار دينار جزائري أي لا يتجاوز 14 مليون دولار.

[1] رابح خوجي، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر، الطبعة 1 القاهرة 2008، الصفحة 18.

أما في اندونيسيا والهند، المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يكون رأس مالها اقل من 250 ألف دولار.

وفي السعودية فإن المشاريع الصغيرة هي ما يكون رأس مالها 5 مليون ريال، أي ما يعادل 1 مليون دولار أمريكي والمتوسطة 25 مليون ريال أي ما يعادل 6 مليون دولار أمريكي.

وفي الأردن يعتبر مشروعا صغيرا ومتوسطا إذا كان رأس ماله اقل من 35 ألف دولار.

وتختلف الدول في أحجام رأس المال المعد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أساس درجة تقدم الدول اقتصاديا من دولة إلى أخرى وهكذا فإن للتقدم الاقتصادي دورا في تحديد هذا المعيار.

3. **معيار حجم المبيعات:** حيث يعتبر هذا المعيار من بين معايير تصنيف المشاريع ويعد مقياسا صادقا لمستوى نشاط المستودع وقدراته التنافسية، ويستخدم هذا المعيار بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تصنف المشاريع التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار سنويا بأقل من المشروعات الصغيرة.[1]
4. **معيار كمية أو قيمة الإنتاج:** حيث في هذا المعيار، تحدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها: تلك المشاريع التي تتصف بصغر وتوسط إنتاجها من حيث الكمية والقيمة، نظرا لارتباطها بأسواق صغيرة الحجم.
5. **معيار الطاقة الإنتاجية:** يكون هذا المعيار فعالا في المقارنة بين المشاريع التي تكون فيها طبيعة الإنتاج موحدة. إن كل معيار من المعايير الكمية التي سبقت، يختلف الأخذ به من دولة إلى أخرى، بحسب مستوى التقدم الاقتصادي، والإنتاجي، والسكاني، فيما ينطبق على دولة قد لا يستقيم في دولة أخرى.

2/ المعايير النوعية: إن المعايير الكمية لا تكفي وحدها لتحديد ووضع تعريف شامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ونظرا لاختلاف أهميتها النسبية ولأجل أكثر للحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى.

من بين أهم المعايير النوعية نذكر ما يلي:

[1] هيا جميل بشارات، التمويل المصرفي الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار النفاس للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2008 ، الصفحة 24

1. **معيار الإدارة والتنظيم:** من خلال هذا المعيار، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لها ما يميزها من حيث التنظيم والإدارة.

فمن حيث التنظيم: يتميز ببساطة التنظيم المستخدم، وغالبا ما ينقصه الأصول العلمية لتنظيم عملياته.

أما من حيث الإدارة: فان المشروعات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تدار من قبل صاحب المشروع فالمالك هو المدير في اغلب الحالات، فهو يتولى إدارة فعاليات المشروع من حيث الإنتاج والتسويق.

2. **معيار الحصة السوقية:** حسب هذا المعيار، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تكون حصتها محدودة وذلك للأسباب التالية:
   - محلية النشاط.
   - صغر حجم الإنتاج.
   - صغر حجم المشروع.
3. **معيار الاستقلالية:** ويعني استقلالية المشروع عن أي تكتلات اقتصادية، وأيضا استقلالية الإدارة، والعمل، حيث تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة إذا كانت على الأقل مستقلة بنسبة 50%. حيث في هذا المعيار، يجب أن يتحمل صاحب المشروع المسؤولية كاملة، فيما يخص التزامات الغير تجاه المشروع.
4. **المعيار التقني:** بناءا على هذا المعيار فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة، توصف بأنها تلك التي تستخدم أساليب إنتاج بسيطة، ذات كثافة رأس مالية منخفضة، وكثافة عمالية عالية، والعكس تماما في المشروع الكبير.

ورغم تلك المعايير وربما بسببها مازالت هناك صعوبة في اعتماد معيار موحد لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة فالأمر هين باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية ومستوى التطور الصناعي من بلد إلى أخر.[1]

[1] رابح خوجي ورقية حساني، مرجع سبق ذكره الصفحة 23.

الفرع الثاني: تعريف المشاريع أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالاعتماد على المعايير الكمية والنوعية السالفة الذكر، يمكننا أن نصل إلى وضع شامل بين الحدود الفاصلة، بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ونميزها عن غيرها من المشاريع الأخرى. حيث نعتمد في تعريفنا على تعريفات بعض الدول، ثم نستخلص تعريف شامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فيكون التعريف كما يلي:

1. **تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

لقد تطرق المشرع الجزائري إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة الرابعة من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث عرفها على أنها:[1]

" تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع وخدمات، تشغل من 1 الى 250 شخصا. لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصتها السنوية 500 مليون دينار وتستوفي معايير الاستقلالية "

وقد تطرق التعريف إلى التفرقة ما بين المؤسسات المتوسطة والمؤسسات الصغيرة في كل من المادتين:[2]

– المادة الثامنة:" تعرف المؤسسات المتوسطة بأنها مؤسسة تشغيل ما بين 20 إلى 250 شخص، ويكون رقم أعمالها ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار دينار جزائري.

– المادة التاسعة:" تعرف المؤسسات الصغيرة بأنها تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون دينار جزائري أولا يتجاوز م جموع حصيلته السنوية عشرون (20) مليون دينار جزائري.

[1] نعرورة بوبكر وآخرون، المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، ص 03-04.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد الثاني، قانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل 10 يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يناير 2017، ص6.

2. تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قدم البنك الدولي من خلال فرعه" المؤسسة الدولية للتمويل" تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يميز فيه بين الأشكال الثلاثة التالية:[1]

المؤسسة المصغرة: وهي كل مؤسسة يقل عدد موظفيها عن عشره عمال، ولا يزيد إجمالي أصولها عن 100000 دولار أمريكي.

المؤسسة الصغيرة: وهي كل مؤسسة تضم أقل من 50 عامل، ولا يزيد إجمالي أصولها عن 30 مليون دولار أمريكي ونفسه بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.

المؤسسة المتوسطة: وهي كل مؤسسة لا يزيد عدد عمالها عن 300 عامل، ما أصولها وحجم مبيعاته السنوية هي اقل من 15 مليون دولار أمريكي.

3. تعريف الاتحاد الأوروبي:

سبق وان أشرنا إلى أن هناك اختلاف كبير إلى المعايير المستخدمة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى في البلدان الأوروبية، الشيء الذي دفع دول الاتحاد الأوروبي سنة 1992 إلى تكوين مجمع خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:[2]

- المؤسسات الصغيرة جدا يتراوح عدد عمالها من 1 إلى 9.
- المؤسسات الصغيرة من 10 الى 99.
- المؤسسات المتوسطة من 100 الى 499.

لكن حسب هذا التعريف فإن 99.9 بالمائة من المؤسسات الأوروبية يعتبر مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وفي عام 1996 أعاد المجمع الأوروبي النظر في هذا التعريف وقدم تعريف آخر والذي عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كذلك المؤسسات التي:

---

[1] عيسى قروش، دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية 2016-2017، ص 10.

[2] إسماعيل شعباني، تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية.

- تشغل اقل من 250 عامل.

- أو تلك التي رقم أعمالها اقل من 40 مليون أورو.

4. **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:**

من بين التعاريف الرائدة للولايات المتحدة الأمريكية نجد تعريف هيئة الأعمال الصغيرة التابعة لحكومة الولايات المتحدة التي تعتمد على عدد العمال والاستقلالية، وحتى قانون المؤسسات الصغيرة لسنه 1953 عرفت المؤسسات الصغيرة على أنها:

هي المؤسسات ذات الملكية وإدارة مستقلة ولا يسيطر على مجالها نشاط المؤسسات الكبرى ولا تعتبر صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تضم أقل من 500 عامل.[1]

5. **تعريف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا:** المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي أي مشروع يشغل ما بين (50 إلى 250) عامل.[2]
6. **تعريف منظمة العمل الدولية:** المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي تلك المنشئات الإنتاجية والحرفية التي لا تتميز بالتخصص بالإدارة ويديرها مالكها ويصل عدد العاملين فيها الى 250 عامل فهذا التعريف يعود إلى المعيار الكمي.
7. **تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن:** تعتبر المشاريع التي يعمل بها 4 عمال فما دون مشاريع مصغرة وما بين 5 الى 19 عامل مشاريع صغيرة ومن 20 إلى 99 مشاريع متوسطة وما فوق ذلك مشروعات كبيرة.

حيث قام التعريف الأردني بإعطاء محددات لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في:

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 28 مليون دولار أمريكي.
- حجم رأس المال المستثمر لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي.[3]

[1] نور الدين نوي، دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في النقود والمالية، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009، ص47.

[2] هيا جميل بشارات، مرجع سبق ذكره، الصفحة 35.

[3] نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد للمؤسسات الجامعية، الطبعة 1، بيروت لبنان، 2007 ، الصفحة 26.

❖ من بين التعاريف السالفة الذكر يمكننا استنتاج تعريف شامل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وهو أن: المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي التي يديرها ويمتلكها صاحبها ويديرها بطريقة مستقلة وتكون غير مسيطرة على مجال العمل الذي تنشط فيه بحيث تأخذ هذه المشاريع بحسب عدد العمال الذي يتراوح كما يلي:

مشاريع مصغرة: من 1 إلى 10.

مشاريع صغيرة: من 10 إلى 49.

مشاريع متوسطة: من 49 إلى 99.

الفرع الثالث: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

انقسمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع، تختلف أشكالها باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها:

1. **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الملكية:**

تنقسم المؤسسات حسب هذا المعيار إلى مؤسسات عامة ومؤسسات خاصة:[1]

- **المؤسسات العامة:** هي مؤسسات تعود ملكيتها للقطاع العام واغلبها خاضعة للجماعات المحلية ولا تستوفي معايير الاستقلالية.
- **المؤسسات الخاصة:** هي المؤسسات الخاصة للقطاع الخاص، حيث يعتمد الشخص على أمواله الخاصة ويتمتع بالاستقلالية في تمويل مشروعه، سواء بصيغه فردية أو بصيغه جماعية.

2. **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار الاقتصادي.**

يعتبر من أكثر وأهم التصنيفات دقة وانتشارا لدى مختلف الدول، حيث تصنف المؤسسات حسب النشاط الاقتصادي إلى:[2]

[1] رحيمه شلغوم، الضمانات القرض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعه الجزائر –1– بن يوسف بن خده، السنة الجامعية2014–2015، ص32–33.

[2] عتيق شيخ، تقييم أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من (1990–2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران –2–، السنة الجامعية 2018–2019، ص 35.

- **مؤسسات صناعية:** وهي التي يتمثل نشاطها في إنتاج السلع انطلاقا من مواد استهلاكية أو مواد أولية، ويحتاج هذا النوع من المؤسسات إلى طاقات إنتاجية كبيرة وموارد بشرية خبيرة ومؤهلة، وتستغرق وقت طويل في العملية الإنتاجية.
- **مؤسسات فلاحية:** وتكون مؤسسات تنشط في الجانب الزراعي كتربية المواشي والصيد البحري والدواجن، وكل المهن المتعلقة بالجانب الطبيعي، ويعتبر هذا القطاع الأكثر انتشارا وتوسعا من حيث عدد المشاريع، وهذا لأهميته وكذا إقبال أغلبية أصحاب المشاريع عليه نظرا للأرباح والفوائد السريعة والمضمونة التي يجنيها القطاع.
- **مؤسسات خدماتية:** وهي المؤسسات التي تقدم خدمات كالنقل، والصحة والاتصالات والمواصلات وغيرها.

3. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار طبيعة التوجه:

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها إلى مؤسسات عائلية ومؤسسات تقليدية ومؤسسات متطورة وشبه متطورة.[1]

- **المؤسسات العائلية:** هي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل، وتكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة ويمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة، وتقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة، وفي البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع أين يعرف بالمقاولة.
- **المؤسسات التقليدية:** هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب كثيرا إلى النوع السابق هذا لأن المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن المنزل وتعتمد على وسائل بسيطة.

وما يلاحظ على النوعين السابقين أنهما يعتمدان كثيرا على كثافة أكبر لعنصر العمل واستخدامهم ضعيف التكنولوجيا المتطورة وكذا تتم عملية التسويق ببساطة.

[1] صورایة قشیدة، تمویل المؤسسات الصغیرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير في النقود والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر –3–، الجزائر، 2011، 2012، ص 24.

- **المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:** يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعين السابقين باستخدامه تقنيات وتكنولوجيات الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أومن ناحية التنظيم الجيد للعمل، أومن ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.

4. **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار طبيعة منتجاتها.**

يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة المنتجات إلى الفئات التالية:[1]

- **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** حيث يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة بإنتاج السلع على المنتجات التالية: المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية، منتجات الجلود والأغذية والنسيج والورق، منتجات الخشب ومشتقاته.
- **مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة:** يحتوي هذا النوع على كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في تحويل المعادن، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، الصناعة الكيماوية والبلاستيك، صناعة مواد البناء والمحاجر والمناجم.
- **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:** تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة لكونها تتطلب رأسمال أكبر، الأمر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك فإن مجال عمل هذه المؤسسات يكون ضيقا ومتخصصا جدا، حيث يشمل بعض الفروع الوسيطة فقط كإنتاج وتصليح وتركيب المعدات البسيطة انطلاقا من قطع الغيار المستوردة.

الفرع الرابع: مميزات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها

- **مميزات المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** تتميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعدة مميزات يمكن إبرازها فيما يلي:

1. زيادة فرص العمل الجديدة التي توفرها المشاريع الصغيرة والمتوسطة: فمقارنة بالمشاريع الكبيرة فإن المشاريع الصغيرة تلعب دورا كبيرا في التوظيف.

[1] محمد الصالح زويتة، أثر التغيرات الإقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في النقود والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007، ص 11-12.

2. سهولة الانتشار والتأسيس: تتميز هذه المشاريع بصغر حجمها ورأس مالها وسهولة إنشاءها إلى جانب قصر وقت وانخفاض إجراءات تكوينها وانخفاض مصاريفها الإدارية.
3. سهولة الإدارة: تمتاز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسهولة الإدارة والقيادة والتوجيه والوضوح في تحديد الأهداف.
4. المرونة العائلية والتكيف مع المتغيرات: هذه المشاريع تتأقلم بشكل أكبر من المشاريع الكبيرة.
5. انخفاض في مستوى التكنولوجيا المستخدمة: تمتاز بأنها تستخدم نمطا تكنولوجيا بسيطا جدا بالمقارنة بالمشاريع الكبرى.
6. الاعتماد على السوق المحلي: تكون هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة على اتصال وثيق مع المجتمع المحلي حيث تأخذ هذه المشاريع من المجتمع المحلي موقعا في عملياته الإنتاجية.
7. انخفاض تكلفة العمالة: تستخدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تقنية إنتاجية أقل تعقيدا وأقل كثافة رأسمالية، وبالتالي تمتلك القدرة على استيعاب العمالة، لاسيما وأن انخفاض تعقيد التقنية فيها يجعل التدريب على استخدامها أكثر يسرا.
8. المشاريع الصغيرة والمتوسطة مكملة وداعمة للمشاريع الكبيرة: يمكن للمشروع الصغير والمتوسط أن يحقق بعض المزايا الناجمة عن فصل الوظائف أو مراحل الإنتاج ذات الفوارق الكبيرة من خلال التخصص في بعض منها. حيث يعتمد المشروع الصغير كذلك على المشاريع الكبيرة العاملة في نفس المجال لاستيفاء احتياجاتها من الخدمات الأساسية، ويشمل هذا الأمر حالة الصناعات الكيماوية والبترولية والمعدنية كما تأخذ العلاقة صورا تكاملية أخرى، أبرزها التعاقد من الباطن مع المشاريع الصغيرة على تصنيع بعض المكونات لحساب المشاريع الكبيرة، مثلما هو شائع في الصناعات الهندسية وصناعة المنتجات المعدنية والصناعات الالكترونية.
9. اختلاف أنماط الملكية: يغلب على المشاريع الصغيرة والمتوسطة نمط الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص وهو النمط الذي يناسب المدخرات الصغيرة التي يتواجد لدى أصحابها قدرات ومهارات تنظيمية وإدارة متميزة.[1]

[1] هيا جميل بشارات، مرجع سبق ذكره، الصفحة 30.

- **أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:**

تكمن الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الأدوار التي تقوم بها وهي:

- توفير مناصب الشغل.
- توفير احتياطات المشاريع الجديدة.
- تكوين الإطارات المحلية وتقديم خدمات ومنتجات جديدة.
- تعبئة الموارد المحلية واستخدام التكنولوجيا المحلية.

أما بالنسبة للأهمية الاجتماعية يمكن إجمال أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

- إشباع رغبات واحتياجات الأفراد.
- التخفيف من المشاكل الاجتماعية.
- زيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلال.
- تقوية العلاقات والأواصر الاجتماعية.[1]

المطلب الثاني: العلاقة بين القروض المصغرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

إن المشاريع أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى التمويل المناسب والمهارات الإدارية المناسبة حتى تنموا وتحقق دخلا وربحا معقولين. وقد أصبح تطور ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة المفتاح الأول لخلق فرص العمل الجديدة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا بد لنا من الإشارة إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى التمويل في كل فترات حياتها بدءا من تأسيس المشروع وانطلاقه وكذلك أثناء تطويره وتنميته وتحديثه. وبالإضافة إلى ذلك تحتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج إضافة إلى الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث استثنائي.

ونحن بصدد شرح المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالجانب التمويلي، حيث تجدر الإشارة مجددا إلى ما يمكن استخلاصه من هذه المشاريع من الناحية التنموية وذلك أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة لها دور مهم في زيادة الطلب الكلي الفعال من خلال آليات تدعم ذلك.

[1] رابح خوجي ورقية حساني، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 53.

إن التمويل المقدم لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى ما يلي:[1]

- التوسع في التوظيف.
- القدرة على توليد الدخل ومن ثم زيادة الاستهلاك، وهو بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار ثم إلى زيادة الدخل وهكذا فان التمويل بهذا الشكل يؤدي إلى زيادة موسعة للدخل بفعل المضاعف.
- تطوير وتنمية القدرات الإدارية وتوفير أدوات ودعم تسيير القروض.
- الدخول في مشاريع التعاون والشراكة.
- إعادة الهيكلة والخروج من مخاطر التعثر.

ولقد شكلت زيادة التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الميادين التي تعد مجالا خصبا لتطوير النشاط التمويلي للبنوك وحتى تكون استراتيجية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر فعالية فإنها تتطلب توفير المتطلبات التالية:[2]

- المرافقة والمساعدة الدائمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- مراقبة أصحاب المشاريع في عمليات التصدير والدخول للأسواق المالية.
- العمل والتنسيق مع الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتوفير المعلومات الضرورية حولها.

ولكن على الرغم من كل ما تمتاز به المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أثار من الناحية التنموية إلا أنها مازالت تعاني من المشاكل العديدة كما مر سابقا حيث يعتبر نقص التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهم المشاكل التي تواجهها إن لم يكن هو بالفعل مشكلتها الرئيسية وأساس مشكلاتها الأخرى.

تزداد هذه المشكلة حدة وخطورة في دول العالم الثالث ومنها الجزائر، بسبب ضعف المدخرات الشخصية والمحلية، وقد لوحظ أن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مثلا يعتمدون في تمويل مشاريعهم على الادخار أو الأصول التي يمتلكونها. وهذه المصادر التمويلية غير كافية لهذه المشاريع، ولابد من البحث عن مصادر تمويلية بديلة وتوفير ضمانات بديلة. ومن هنا نستنتج أن طبيعة العلاقة بين

[1] هيا جميل بشارات، مرجع سبق ذكره، الصفحة 58.

[2] بالبشير توفيق ودحوا حنان، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، ملحقة مغنية، 2015 – 2016، الصفحة 65.

القروض المصغرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة هي علاقة طردية، أي أنه كلما ارتفع حجم القروض المصغرة يرتفع عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة والعكس أي كلما انخفض حجم القروض المصغرة ينخفض عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة. والمنحنى التالي يوضح العلاقة بين القروض المصغرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

الشكل (1): منحنى يوضح العلاقة بين القروض المصغرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

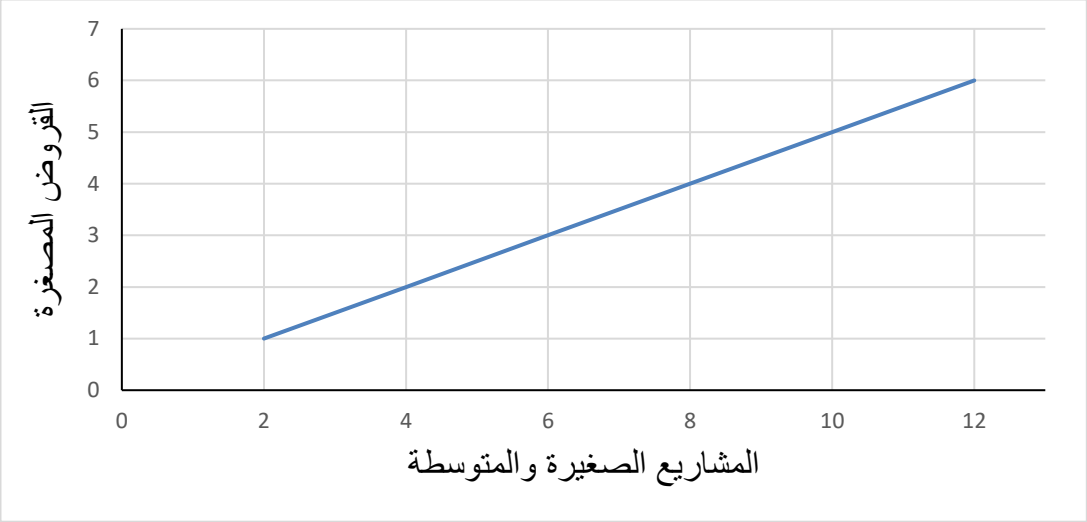

المصدر: من إعداد الطالبين برياح وائل وشريفي مونة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

يضم هذا المبحث العديد من الدراسات السابقة والتي تتضمن في المطلب الأول دراسات عربية أما بالنسبة للمطلب الثاني يتضمن الدراسات الأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات العربية.

نتعرف في هذا المطلب عن الدراسات التي تعرضت لموضوع الدراسة أو جزء منه.

- **<u>الدراسة الأولى:</u>** عنوان المذكرة: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

[1] بوعزيز أزهر ومعزوزي عبد الحميد، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة وكالة أدرار لفترة 2015_2017.

دراسة حالة: وكالة أدرار الفترة (2015 /2017). | إعداد المذكرة من قبل الباحثين: "بوعزيز أزهر، معزوزي عبد الحميد ".

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان العلوم اقتصادية وتسيير وعلوم تجارية، شعبة علوم مالية ومحاسبية، تخصص مالية مؤسسة.

بحيث سعت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين القروض المصغرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى وكالة أدرار وذلك بمعالجة الإشكالية التالية:

"فيما يتمثل دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ ."

وللوصول إلى إجابة نهائية عن الإشكالية اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كأداة لجمع البيانات وتحليل النتائج وهذا في الجانب النظري.

أما في الجانب التطبيقي فاعتمدت على أسلوب المقابلة الشخصية والاطلاع على الوثائق الرسمية للمؤسسة.

نتائج الدراسة: في هذه الدراسة تم التعرف على العديد من آليات الدعم الممولة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تقييم حصيلة نشاط الوكالة خلال السنوات الأخيرة
- محاولة إظهار أهم الطرق والآليات المستخدمة لتمويل قطاعات النشاط.

- **<u>الدراسة الثانية:</u>** عنوان المذكرة: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

إعداد المذكرة من طرف الباحثين: "بالبشير توفيق" "دحوا حنان". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ملحقة مغنية.

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي.

نتائج الدراسة: بحيث سعت الدراسة إلى معرفة وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وما مدى مساهمة مصادر التمويل في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لمعرفة هذا قام الباحثان بمعالجة الإشكالية التالية: "كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تضمن تمويلها بالموازنة مع الخصائص التي تميزها؟ وللوصول إلى إجابة نهائية اعتمدت الدراسة في الجانب النظري على الأسلوب الوصفي في جمع المعلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي الجانب التطبيقي اعتمدت على منهج دراسة الحالة وأسلوب التحليل للتعرف على علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمؤسسات التمويل وكيفية جلب تمويلها.

ومن أهم نتائجها الميدانية ما يلي:

تمكن الطالبان من توضيح علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدى مساهمة مصادر التمويل في تمويلها.

- التعرف على طبيعة مشاكل التمويل في هذا القطاع.
- التمكن من معرفة وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- تقييم مساهمة جميع مصادر التمويل المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- معرفة مدى الأهمية الاستراتيجية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية.[1]

- **<u>الدراسة الثالثة:</u>** مجلة بعنوان: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع الصغيرة، دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية في ولاية بسكرة، خلال الفترة (2014_2016) مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة.

أعدت هذه المجلة من طرف الدكتور "جمعة خير الدين".

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع الصغيرة، من خلال تحليل إحصائيات خلال فترة (2014_2016). ومعرفة مدى مساهمتها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال معالجة الإشكالية التالية وهي:

[1] بالبشير حسين ودحوا حنان، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة أبي بكر بالقايد، ملحقة مغنية.

"ما هو دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع النسائية الصغيرة في ولاية بسكرة؟".

نتائج الدراسة: تهدف الدراسة إلى بيان دور الوكالة الوطنية كأحد آليات الدعم في تمويل المشاريع النسائية الصغيرة في ولاية بسكرة، وإبراز دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. معرفة أهم آليات دعم المشاريع الصغيرة في الجزائر وبيان دور الوكالة في تمويل المشاريع النسائية الصغيرة بولاية بسكرة.[1]

- **الدراسة الرابعة:** عنوان المجلة: التمويل الأصغر في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.[2]

تم إعداد المجلة من طرف: الدكتور "مطاي عبد القادر" و "قسول أمين" و "بلقلة إبراهيم، سعت الدراسة إلى معرفة أن التمويل الأصغر يمثل التحدي الأكبر أمام السلطات الجزائرية لإيجاد طرق كفؤة يمكن الاعتماد عليها لتقديم قائمة غنية من منتجاته من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

لمعرفة مدى مساهمة التمويل الأصغر في الجزائر قام الخبراء بمعالجة الإشكالية التالية وهي: "ما هو واقع التمويل الأصغر في الجزائر والى أي مدى يمكن أن تساهم مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر في استحداث مؤسسات مصغرة استجابة لطلبات التمويل المتزايدة من طرف الشباب؟".

وللوصول إلى إجابة نهائية اعتمد الباحثون في دراستهم لهاذ الموضوع على المنهج الاستنباطي وذلك من خلال أداء الوصف. وذلك من خلال توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالتمويل الأصغر وإضافة إلى أداة التحليل من خلال تحليل البيانات والإحصائيات المحققة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر.

[1] جمعة خير الدين، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع الصغيرة دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية في ولاية بسكرة.

[2] مطاي عبد القادر، قسول أمين وبلقلة إبراهيم، التمويل الأصغر في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ANGEM.

نتائج الدراسة: التعرف على التمويل الأصغر في الجزائر واهم الجهات المقدمة له، معرفة أهم منتجات القرض المصغر وبرامج عمل الوكالة وحجم القروض الممنوحة ومعرفة الأنشطة التي تمولها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتتمثل هذه الأنشطة في: الصناعة والفلاحة والصناعة التقليدية والخدمات والمباني والإشغال العمومية.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.

في هذا المطلب نتعرف على مختلف الدراسات الأجنبية التي تتضمن موضوع الدراسة أو جز منه.

- **الدراسة الأولى:** عنوان الكتاب: التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. تم إعداد الكتاب من طرف "هبل جميل بشارات". أصل هذا الكتاب رسالة ماجستير نوقشت في جامعة اليرموك في الاقتصاد والمصارف الإسلامية نالت من خلاله المؤلفة درجة الماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية بتقدير جيد جدا.

سعت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تساهم به المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والحد من مشكلتي الفقر والبطالة، حيث إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر عاملا رئيسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع دول العالم عامة والدول النامية على وجه الخصوص، وذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية، لذلك أصبح الاهتمام بهذا النوع من المشروعات توجها استراتيجيا لدى العديد من الدول.

حيث اعتمدت الباحثة في إعدادها لهاذ الكتاب على المنهج التحليلي لدراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي، وتحليل البيانات المنشورة في التقارير الصادرة من المصارف والمؤسسات المالية محل الدراسة.

كما سعت الدراسة إلى اعتماد الأسلوب الإحصائي منهجا لاختبار الفرضيات المتعلقة بالتمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

نتائج الدراسة: تقتصر نتائج الدراسة على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من طرف المصارف، والمؤسسات المالية العاملة في الأردن فقط.

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة رافدا مهما من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم، إذ تعد تلك المشروعات المحرك والدافع لعجلة الاقتصاد، ولذلك أصبح الاهتمام بها توجها استراتيجيا لدى العديد من الدول.

- **الدراسة الثانية:** مقال البروفيسور Allan Riding و Barbara Orser حول تمويل المشاريع الصغيرة, جامعة كندا, 2012.

حيث قام الباحثان بدراسة الطلب والحصول على التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يلاحظ أن الشركات النامية تسعى للحصول على تمويل خارجي، بينما الشركات الصغيرة فهي تلجأ لكل أنواع التمويل، وتسعى خصوصا لتطبيق القروض التجارية.

استخلصت الدراسة إلى اقتراح ضرورة إيجاد بديل عن القروض التجارية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة وذلك نظرا للمخاطر التي تنجز عنها.

تتمحور هذه الدراسة حول جودة وكمية المعلومات وتأثيرها حول هيكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما خلصت إلى أن جودة وكمية المعلومات له تأثير ايجابي بنفوذ المؤسسة، وذلك لأجل أن النفوذ يرتبط إيجابا مع هيكل الأصول.

خاتمة الفصل الأول:

من خلال ما تم عرضه في الفصل الأول المتعلق بالجانب النظري، والذي تناولنا فيه تعريف القروض المصغرة وماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعاييرها والعلاقة بينهما، فهي مفاهيم لها ارتباط مباشر بالموضوع وتشكل في مجملها محور المسألة وتوضيحها والإحاطة بها يسهم في استجلاء أبعاد البحث.

فالقروض المصغرة المحرك الأساسي للتنمية والتطور الاقتصادي، أما بالنسبة للتمويل فهو من بين أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها.

إذ تحتاج المؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى أدوات التمويل بأشكالها المختلفة، وتوفير الدعم والمساندة والتي من شأنها أن تعطي شحنة تحفيزية وتشجيعية.

فمن خلال ما تم عرضه في هذا الفصل نستنتج أن القروض المصغرة تعتبر جد مهمة وفعالة للدور الذي تلعبه، حيث تلقت اهتمام بالغ من طرف السلطات التي عملت على ترقية مؤسسات التمويل التي سعت لمواجهة التحديات المستقبلية.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف تطوير وتحقيق الأهداف المرجوة منها وأهمها تخفيض معدلات البطالة وتمويل وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبالرغم من منح السياسة الاقتصادية لهذه المؤسسات منذ مطلع التسعينات أهمية كبيرة تجسدت في وضع مختلف الأطر القانونية التي تعمل على تنظيم وترقية هذا القطاع وكذلك إنشاء العديد من الهياكل الصناعية الكبيرة إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة نظرا للعديد من الاعتبارات والدوافع.

من هذا ارتأينا أن نخصص هذا الفصل لدراسة ميدانية في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وماهية الطرق والمعايير المعتمدة من طرف الوكالة لتقديم هذه القروض حيث تعتبر من بين أهم المؤسسات في مجال عملها للظفر بالقروض المصغرة للمؤسسة المتواجدة على قطر ولاية سعيدة وهذا للرفع من القيمة المحلية ومحاولة التخفيض من حجم البطالة.

المبحث الأول: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM لولاية "سعيدة".

تسعى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بسعيدة بتوفير التمويل اللازم لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يساعد على توفير مناصب الشغل والتقليل من حدة البطالة، حيث سنتطرق في هذا المبحث لمختلف الجوانب القانونية التي تتعلق بالوكالة من مهام ونشأة وإعانات مقدمة وكذا الهيكل التنظيمي للوكالة والأنشطة التي تقوم بتمويلها.

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM "سعيدة" التعريف والهيكل التنظيمي:

1. تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM:

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي منظمة ذات طابع خاص، وضعت تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

من أجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لامركزي والذي يتمثل في ستة هيئات مركزية (أربع مديريات وخليتين)، إضافة إلى 49 وكالة ولائية تغطي كافة أرجاء الوطن مدعمة ب 548 خلية مرافقة على مستوى كل دائرة.

كما تم إنشاء الرابط الوظيفي بين المديرية المركزية والفروع المحلية (الوكالات الولائية) والمتمثل في الفرع الجهوي، تشرف هذه الهيئة الصغيرة على حوالي خمس (05) تنسيقيات وهي تقوم بدور التنسيق، التعزيز ومتابعة الأنشطة، حيث هناك شبكة تضم 10 فروع جهوية تشرف على مجمل التنسيقيات الولائية.

ويمثل هذا الشكل التنظيمي النموذج المناسب لتنفيذ العمل الجواري وتقليص الآجال لاتخاذ القرارات السريعة والملائمة.

كما هناك هيئة تابعة للوكالة تتمثل في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة والذي يتولى ضمان القروض التي تمنحها البنوك لصالح المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- **تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM لولاية "سعيدة":**

أنشئ فرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بولاية سعيدة سنة 2004 وبدأ بمزاولة نشاطه في 2004/11/20 وهو يعتبر هيئة ذات طابع تسييري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي حيث تقوم الوكالة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع، وتهدف إلى محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف.[1]

2. الهيكل التنظيمي:

هو عبارة عن الإطار الذي يبين الوحدات والأقسام التي تتألف منها المؤسسة، فهو عبارة عن البناء الذي يبين أو يصور مما تتكون منه المؤسسة من ادارات وأقسام وفروع وتكمن أهمية الهيكل التنظيمي في المنشأة في أنه يعتبر المرجع الحقيقي للعاملين فهو يوضح مهام كل وحدة من وحدات المؤسسة ويبين أيضا طرق الاتصال الرسمية بين هذه الوحدات وبناء على الهيكل التنظيمي يعرف كل عامل من العاملين واجبات هي سلطاته ومسؤولياته وصلاحياته.

يسير فرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM "سعيدة" من طرف المدير ومجموعة من الموظفين موزعين على المهام المختلفة بدءا بوضع الملف الى غاية إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

وهذا ما سوف نوضحه في المخططات التالية:

[1] من المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية سعيدة.

الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM [1]

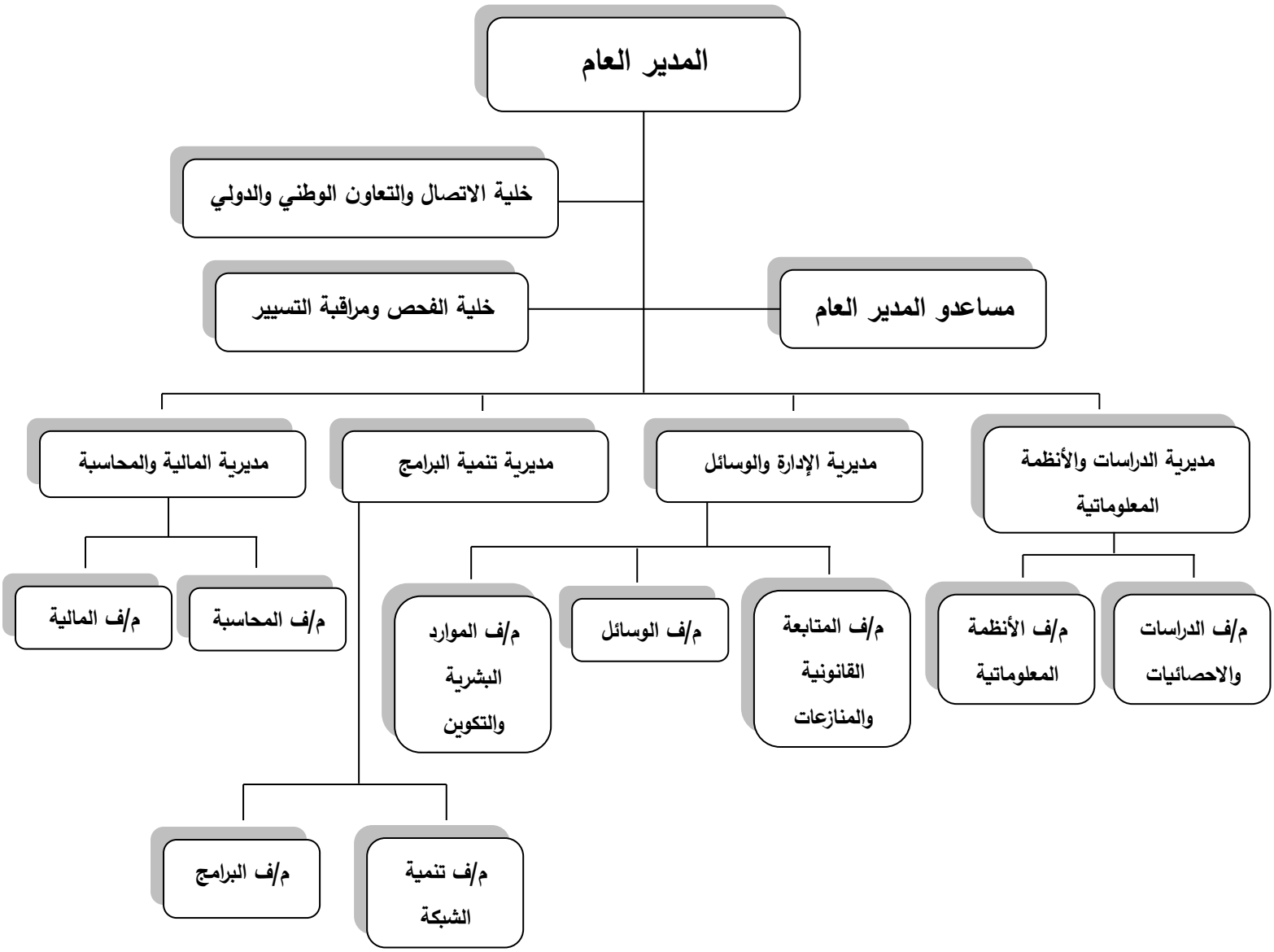

[1] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz

الهيكل التنظيمي للوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر ANGEM لولاية " سعيدة "

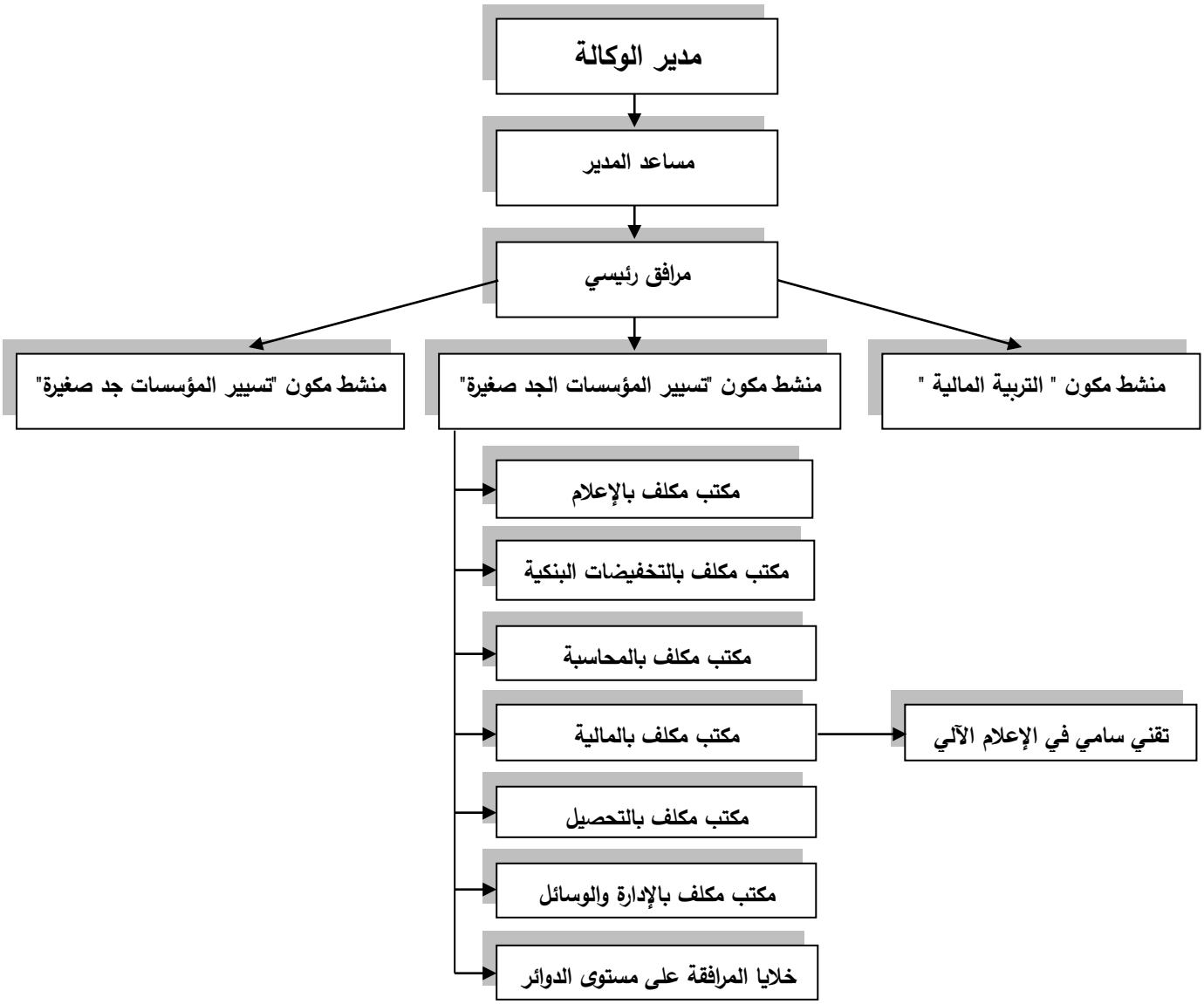

المصدر: من المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية سعيدة.

بالنسبة لتنظيم الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر على مستوى وكالة سعيدة الولائية تحتوي على حوالي 12 مكتب يشرف عليه:

- **المدير الولائي للوكالة** لضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، فهو المسئول الأول للوكالة على مستوى الولاية، حيث يمثل حلقة وصل بين المديرية العامة والجهوية والموظفين على مستوى الوكالة الولائية ولضمان مهام وصلاحيات الوكالة لابد من وجود أعوان أخرى لضمان سير نشاط الوكالة وهي:
- **مساعد المدير الولائي للوكالة:** تكمل صلاحياته في التطبيق الصحيح الإجراءات القروض المنصوص عليها من طرف المديرية العامة.
- **مكتب مكلف بالتمويل:** مهمته بالإشراف على أمانة اللجنة وتحضير الملفات ووثائق التمويل والحرص على وصول السفلة للمستفيدين.
- **مكتب مكلف بالإعلام والاتصال:** مهمته تكمل في الترويج لبرامج الوكالة بالمشاركة بالأيام التحسيسية المنظمة من الإدارات والمشاركة في قطاع التشغيل.
- **خلايا المرافقة على مستوى الدوائر:** تغطي هذه الخلايا جميع دوائر الولاية وهذا لتقريب الإدارة من المواطن وتشمل الاستقبال، المرافقة، المتابعة والتدريب.[1]

المطلب الثاني: نشأة، مهام واستراتيجية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM "سعيدة".

1. نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

إن زيادة نسبة البطالة خلال السنوات الأخيرة جعل الجزائر تنتهج إجراءات لتخفيف من حدتها وسنة 1996 قامت بإعداد برامج موجهة الى فئات متنوعة من طالبي الشغل من بينها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعقود ما قبل التشغيل والاشغال العمومية ذات المنفعة العامة والتي تتميز بكثافة عالية، تم وضع أدوات من قبل السلطات العمومية في اطار معالجة البطالة، ولقد عززت هذه الأدوات ببرنامج جديد ليتمم ويوسع ويدعم مسار مكافحة البطالة ويعمقه ويتعلق هذا الأمر بالقرض المصغر، حيث كانت أول بوادر اهتمام الدولة الجزائرية بصيغة القرض المصغر من خلاله صدور المرسوم الرئاسي في1999/07/22 ولقد عرفه على أنه عبارة عن سلفة صغيرة الحجم مخصصة لاقتناء عتاد بسيط ،يتم

[1] من المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية سعيدة.

تسديده على مرحلة قصيرة ويمنح حسب كيفيات تتوافق مع الاحتياجات أو العوائق والتي ترتبط بالنشاطات والأشخاص المعنيين ويوجه القرض المصغر لإحداث وشراء المواد الأولية وذلك قصد ترقية الشغل وكذا النشاطات التجارية المنتجة وبذلك يعتبر القرض المصغر وسيلة لمكافحة البطالة والفقر في المجتمع.[1]

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 04_14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وعدلت بعض مواد قانونها الأساسي بمرسوم رئاسي رقم 08_ 10 المؤرخ في 19 محرم عام 1429 الموافق ل 27 جانفي 2008 وتعرف على أنها هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطات الوكالة.[2]

2. مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM "سعيدة": تتولى الوكالة العديد من المهام نستخلصها كما يلي:[3]

- تسيير جهاز القرض وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها.
- دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم.
- إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز، لمختلف الإعانات الممنوحة.
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج.
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ المخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين مع القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل.
- تنظيم المعارض (معرض–بيع) الجهوية والوطنية لمنتجات القرض المصغر.
- التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز.

[1] المرسوم التنفيذي رقم04_13، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الصادر في 25 جانفي 2004، العدد 06، ص08.
[2] المرسوم التنفيذي رقم 04_14 المؤرخ في 22جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قوانينها الأساسية.
[3] الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08_10، المؤرخ في 27 جانفي 2008، العدد 08، ص06.

3. استراتيجية عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM " سعيدة ":

تنفذ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر استراتيجيتها العامة من خلال القروض المنشأة في مختلف الولايات ومنها فرع ولاية سعيدة الذي يعتمد على استراتيجية مركزة على الدعم المالي والمعنوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك وفق ما يلي:

- تسهل مهمة طالب القرض من أجل إنشاء مؤسسة صغيرة وهذا بتضافر جهود مختلف مصالح الفرع وكذلك وضع منشورات ومخططات تسهل التعرف على مختلف العمليات الإدارية التي يسلكها في سبيل التوصل لإنشاء مؤسسة صغيرة.
- تنظيم أيام إعلامية ودراسة تحسيسية يستهدف من خلالها الفرع بفئة الشباب البطال، لإنماء الروح المقاولاتية لديه خاصة خريجي مراكز التكوين المهني والجامعات.
- تنظيم معارض محلية لترقية منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وربط العلاقات فيما بينها.
- طبع دليل يحتوي على جميع المؤسسات الصغيرة المنشأة في إطار الفرع والوكالة ككل من أجل الدعاية والإعلان والترويج لها.
- إجراء دورات تكوينية للأشخاص المستفيد من برنامج الفرع، للرفع من قدراتهم التسييرية وتحكمهم أكثر في إدارة مشاريعهم وتعاملهم مع باقي الإدارات والموردين والعملاء.
- إجراء عدة اتفاقيات مع البنوك ومع الهيئات العمومية لضمان السير الحسن لعملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والتخفيف من حدة البيروقراطية.

إثر هذه الاستراتيجية المطبقة نجد أن فرع ولاية سعيدة يعمل جاهدا لضمان وتقديم أحسن الخدمات وأعلى المستويات لإنشاء أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي نأمل أن تكون في المستقبل مؤسسات صغيرة ومتوسطة ناجحة.[1]

[1] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz

المبحث الثاني: تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM فرع ولاية سعيدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تسعى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) بسعيدة إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك وفق مصادر للتمويل من جهة وشروط للحصول على هذا التمويل من جهة أخرى، من أجل إنشاء مؤسسة ودفعها للتطور والنمو.

المطلب الاول: الأنشطة الممولة والإعانات والامتيازات الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM " سعيدة " وصندوق الضمان المشترك للقروض.

1. الأنشطة الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM "سعيدة".

- **الصناعة:**

الصناعة الغذائية: صناعة العجائن الغذائية، الكسكس، الخبز، حلويات عصرية وتقليدية، صناعة الشكولاطة، المرطبات، البوظة، تحميص، وطحن القهوة، تعليب السمك، تحميص وتغليف الفول السوداني

صناعة الألبسة: الألبسة الجاهزة، خياطة الملابس، نسج الملابس، الحياكة، صنع الأغذية المنزلية (عدة السرير، المطبخ، المفروشات).

الصناعة الجلدية: الأحذية التقليدية، الألبسة.

الصناعة الخشبية: الأثاث، منتجات خشبية، صناعة المعدنية، صناعة الأقفال الحدادة.

- **الفلاحة:**

تربية الماشية: تسمين الأبقار، الأغنام، الماعز، إنتاج اللحوم والحليب، تربية الدواجن والأرانب والنحل.

فلاحة الأرض: إنتاج البذور، الفواكه والخضر (التجفيف والتخزين) مشتلة الزهور ونباتات الزينة.

- **الحرف:** النسيج والزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطرز التقليدي الرسم على الحرير والقطيفة والزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج، النقش على الخشب.

- **الخدمات:** الإعلام الألى، الحلاقة والتجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات ومختلف التجهيزات. الصحة: عيادة الطبيب، طبيب الأسنان.
- **البناء والأشغال العمومية:** أشغال البناء، أعمال متعلقة بالمباني: الكهرباء، الدهن، السباكة، النجارة، صناعة حجر البناء.
- **التجارة:** بيع المواد الغذائية، بيع الخضر والفواكه، بيع اللحوم، بيع الملابس، بيع الادوية.[1]

2. الإعانات والامتيازات الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM "سعيدة".

في 22 فيفري 2011 جاءت مجموعة من التعديلات المقترحة، تخص صيغ التمويل في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وذلك من أجل زيادة دعم إنشاء المؤسسات، وشملت التعديلات النقاط التالية:[2]

- رفع قيمة القرض من دون فوائد المخصص لاقتناء المواد الأولية من 30.000 إلى 100.000، وفي 06 أفريل 2011 تم إلغاء المساهمة الشخصية لصاحب المشروع والتي كانت تقدر ب 10%، حيث أصبحت الوكالة تتكلف ب 100%من قيمة المشروع.
- رفع قيمة القرض الموجه لاقتناء عتاد صغير لإنشاء نشاط محدد من 40.000 دج إلى مليون (1.000.000) دج في إطار التمويل الثلاثي.
- تخفيض المساهمة الشخصية بالنسبة للمستفيد في صيغة التمويل الثلاثي من 5% إلى 1% وبهذا فقد تم رفع قيمة القرض من دون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الموجه لإتمام القرض البنكي المحدد ب 70% في حالة اقتناء تجهيزات ومواد أولية من 25% إلى 29% من تكلفة النشاط.
- رفع نسبة تخفيض الفائدة المطبقة على القرض البنكي في المناطق الخاصة من 90% إلى 95%.
- توسيع القرض المصغر ليشمل تمويل نشاطات تجارية صغيرة.
- منح أجل أقصاه سنة للمستفيدين لتسديد فائدة القرض البنكي، في حين منح أخر أجل قدره 3 سنوات لتسديد القيمة الإجمالية للقرض.

[1] من المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية سعيدة.

[2] من المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية سعيدة.

هناك عدة إعانات أخرى ممنوحة من قبل الوكالة وتتمثل في:

- تغطية الديون المستحقة وفوائدها بناء على طلب من البنوك والمؤسسات المالية وذلك في حالة تعثر المشاريع أو عدم نجاحها في حدود 85% من قيمة القرض.
- تسيير دفع الاشتراكات من المستفيدين من القرض المصغر والمؤسسات المالية.

الامتيازات الجبائية تتمثل فيما يلي:

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات.
- إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات.
- إعفاء من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية.
- إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون.
- يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء.
- تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كالتالي:
  - السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70%.
  - السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50%.
  - السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25%.
- تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5%.

3. صندوق الضمان المشترك للقروض.

- **تعريف صندوق الضمان المشترك للقروض:**

صندوق الضمان المشترك للقروض الذي يعتبر ضمان بالنسبة للمقاول والبنك، انشأته الحكومة للسماح للمؤسسات المالية لاسترداد مستحقاتهم في حالة عدم قدرة المقاولين أو المستفيدين على احترام التزاماتهم في إطار جهاز القرض المصغر.

يجب على كل مقاول الانخراط في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة من أجل ضمان تمويل مشروعه.

- **مهام صندوق الضمان المشترك للقروض:**

تتمثل مهام صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في ضمان القروض المصغرة الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق للمستفيدين الذين تحصلوا على إعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة يغطي بناءا على طلب من البنوك والمؤسسات المالية المعنية المبالغ المستحقة التي لا تزال في أصل الدين والفوائد المستحقة حتى تاريخ إعلان الخسائر التي تتجاوز 85 ٪.

- **المنخرطين في الصندوق:**

المنخرطون في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة هم: المقاولون في إطار جهاز القرض الذين تحصلوا على الموافقة البنكية، البنوك والمؤسسات المالية الشريكة في جهاز القرض المصغر.

- **شروط الانخراط في الصندوق:**

للانخراط في الصندوق، يجب على المنخرط ان يدفع لصالح الاخير قسط ما يسمى ب "قسط الانخراط": 0.5 ٪ للمقاولين (paiement en mode flat) و0.5 ٪ للبنوك والمؤسسات المالية (الدفع السنوي).

المقاول ينخرط في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، بعد إشعار الموافقة البنكية. انخراطه شرط أساسي لتمويل المشروع.

يتم حساب مقدار المساهمة في الصندوق على أساس القرض البنكي الممنوح ومدته، المقاول يشرع في دفع الاشتراك في الحساب المركزي لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

- **أماكن الاستقبال والاستعلام:**

للحصول على جميع المعلومات المتعلقة بالانخراط في الصندوق، يتوجب على المقاولين التقدم الى ممثلي صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة على مستوى مديريات الوكالة الولائية أو مديريات الوكالة الجهوية لتسيير القرض المصغر عبر 48 ولاية في الوطن.[1]

المطلب الثاني: جهاز القرض المصغر الخاص بالوكالة ومراحل إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة.

1. شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر من وكالة ANGEM " سعيدة ":

- بلوغ سن 18 سنة وما فوق.
- عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منظمة.
- امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية.
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية حسب صيغ التمويل المتبعة.
- الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي.
- الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب جدول زمني محدد.
- الالتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرص المصغر حسب جدول زمني محدد.[2]

[1] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz

[2] من المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية سعيدة.

2. الخدمات المالية والغير مالية التي تقدمها الوكالة:

- **الخدمات المالية:**

1) صيغ التمويل القديمة: قبل تعديلات فيفري 2011.

✓ **التمويل الثنائي:**

1. التمويل الثنائي بين الوكالة والمستفيد: في حالة شراء مواد أولية وتكون صيغة التمويل كالتالي:

قيمة التمويل	المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدة
لا تتجاوز 30.000 دج	%10	%90

2. التمويل الثنائي بين البنك والمستفيد:

قيمة التمويل	المساهمة الشخصية		القروض البنكية	
	المناطق الخاصة	المناطق الاخرى	المناطق الخاصة	المناطق الاخرى
من 50.000 دج إلى 100.000 دج	%03	%05	%97	%95

✓ **التمويل الثلاثي:**

3. التمويل الثلاثي بين البنك والوكالة والمستفيد:

قيمة التمويل	المساهمة الشخصية		القروض البنكية		القروض بدون فائدة	
	المناطق الخاصة	المناطق الاخرى	المناطق الخاصة	المناطق الاخرى	المناطق الخاصة	المناطق الاخرى
من 100.000 دج إلى 400.000 دج	%03	%05	%70	%70	%27	%25

2) صيغ التمويل الجديدة: بعد تعديلات فيفري 2011.

✓ **التمويل الثنائي:**

4. التمويل الثنائي بين الوكالة والمستفيد: في حالة شراء مواد أولية وتكون صيغة التمويل كالتالي:

هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد اولية لا تتجاوز 100.000 دج. وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون اموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاط ما. وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب. بينما مدة تسديد هذا القرض لا يتعدى 36 شهرا.

قيمة التمويل	المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدة
لا تتجاوز 100.000 دج	%0	%100
لا تتجاوز 250.000 دج (على مستوى ولايات الجنوب)	%0	%100

✓ **التمويل الثلاثي:**

5. التمويل الثلاثي بين البنك والوكالة والمستفيد:

هي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط. تكلفة المشروع قد تصل إلى 1.000.000 دج. التمويل يقدم كالتالي:

- قرض بنكي بنسبة 70%.
- قرض الوكالة بدون فوائد 29%.
- 01% مساهمة شخصية.

وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

قيمة التمويل	المساهمة الشخصية	القروض البنكية	القروض بدون فائدة
لا تتجاوز 1.000.000 دج	%01	%70	%29

- **الخدمات الغير مالية:**

الى جانب القرض تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين. والهدف هو الدعم، إلى أقصى حد ممكن، واستمرارية الأعمال، لهذا، فالوكالة توفر لهم:

- الاستقبال في أحسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع.
- مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط.
- متابعة جوارية جدية، لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها.
- اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات المتخصصة والمخولة.
- معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في إطار القرض المصغر.
- وضع موقع في الأنترنت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات.
- دورات تكوينية تتمثل في:

❖ **تكوين التربية المالية الإجمالية (ت م ا):** تلقن الناس مفاهيم المال وكيفية إدارته بحكمة. وهي تعطي فرصة اكتساب المهارات الأساسية في مجال كسب المال والإنفاق وإعداد الميزانية والادخار والاقتراض، والجيد في الأمر هو انه حين يصبح المرء صاحب قرار مالي مطلع يمكنه أن يخطط لأهدافه ويحققها.

ويتم فيها التطرق إلى 05 مواد أساسية: إدارة الدين، الخدمات المصرفية، المفاوضات المالية، الموازنة والادخار.

❖ **تكوين حول روح المقاولاتية لدى النساء:** يحرص هذا التكوين على بلورة رؤية جديدة وفعالة لتمكين المرأة الريفية من تسويق منتجاتها وتحقيق أرباح تساعدها على تحسينه مستقبلا وذلك بتجديد احتياجات السوق المحلية والوطنية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل منطقة.

❖ **تكوين حول المؤسسة الجد مصغرة (ت م ج م):** يساعد هذا المنهج في دعم ومساندة المقاولين على اكتساب مهارات في الآليات التقنية المتعلقة بأنشطة مؤسساتهم كما يمكنهم من اكتساب المعارف والقدرات الفنية في مجال اتخاذ القرار، واعتمادها أثناء المعاملات اليومية في مؤسساتهم وإيجاد الحلول المناسبة لمختلف الصعوبات لضمان استدامة المؤسسة.

ويتم التطرق فيها إلى 05 مواد أساسية وهي: المؤسسة والعائلة، التموين، التخطيط المالي والتسويق، إدارة المخزون، حساب التكاليف المحاسبية.

❖ **تكوين حول الشبكة المقاولاتية (ت ش م):** تجمع متطوعين بين أفراد أو مؤسسات أو جمعيات بغرض تعبئة وتطوير القدرات والموارد المشتركة لدعم أطراف الشبكة وتنمية قدراتهم وزيادة تأثيرهم الخارجي بهدف تحقيق أهداف مشتركة ومصالح عامة مع الحفاظ على استقلالية كل عضو بها. هذه الشبكات تركز على الاهتمام وتبني هدف أو قضية واحدة فقط مثل:

- **شبكة أصحاب مؤسسات النسيج:** والتي تجذب المؤسسات النشطة في مجال النسيج أو شبكة الصحة العمومية والتي تجذب الجمعيات النشطة في قضايا الصحة العمومية.
- **شبكات عامة (متعددة القضايا):** وهي الشبكات التي تتبنى عدد من الأهداف والقضايا مثل: الإدماج الاقتصادي للمرأة وتحسين المستوى المعيشي للمرأة الريفية.[1]

3. **المراحل المتبعة لإنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة:**

حتى يتمكن الشخص المستثمر من إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة يجب أن يقوم مجموعة من الإجراءات والخطوات والتي سوف نقوم بشرحها بالتفصيل كما يلي:[2]

المرحلة الأولى: إيداع ملف طلب إنشاء مؤسسة لدى فرع الوكالة.

إن أول خطوة يتبعها طالب القرض في إنشائه مؤسسة صغيرة هي تحضير مجموعة من الوثائق تتكون من ملفين (ملف إداري، ملف مالي) ويتم إيداعهما لدى فرع الوكالة الأقرب بمحل إقامته.

- **الملف الاداري:**

- صورة شمسية
- شهادة الميلاد
- صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية أو لرخصة السياقة
- شهادة في الاختصاص
- شهادة الإقامة لصاحب المشروع
- وثيقة تعهد والتزام لطلب الحصول على قرض مصغر
- إثبات أن طالب القرض عاطل على العمل عن طريق وثيقتين

[1] من المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية سعيدة.

[2] من المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية سعيدة.

- شهادة العدم الاشتراك في الصندوق الضمان الاجتماعي للأجراء CNAS
- شهادة عدم الاشتراك في الصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS
- شهادة عدم إخضاع ضريبي
- تصريح بعدم الاستفادة من أي جهاز للدعم المالي (ANSEG,CNAC)

- **الملف المالي:**

- فاتورة شكلية لتأمينات متعددة المخاطر.
- الفواتير الشكلية للعتاد.

المرحلة الثانية: دراسة الملف.

بعد تقديم الملفين لفرع الوكالة يتولى المكلفة بدراسة فحص الطلب المقدم إليه من حيث استفاءه للشروط المنصوص عليها، وبعدها يقوم بدراسة الملف التقنو–اقتصادي، حيث يركز على الجوانب التالية:

- طبيعة المشروع المراد إقامته.
- الموقع المختار لإقامة المشروع.
- الوقت الذي يتطلبه بداية المشروع.
- طبيعة المساعدات المراد الحصول عليها.
- تأثير المشروع من ناحية الاقتصادية.
- تأثير المشروع على البيئة المتواجد بها.
- عدد المناصب الذي يوفرها المشروع.

كما يتم فحص الملف من جانب:

- التعريف الدقيق للمنتوج، من حيث خصائصه الفيزيائية والاستعمالية.
- مظهر السوق، من حيث خصائص العرض والطلب الحالي والمستقبلي ومنه السياسة التجارية المتبعة للتعريف بمنتجات المشروع.

وبعد استيفاء مختلف جوانب دراسة الملف يمنح لصاحب المشروع شهادة تأهيل وتمويل وفي هذه الحالة يتوجه طالب القرض إلى المرحلة الموالية.

المرحلة الثالثة: إيداع الملف على مستوى الوكالة البنكية.

يتوجه طالب القرض للبنك الذي اختاره والذي يرغب في تمويله وهذا بهدف طلب القرض من البنك، ويجب أن يكون البنك إحدى البنوك التي تتعامل معها الوكالة وهي:

- البنك الوطني الجزائري BNA
- القرض الشعبي الجزائري CPA
- البنك الخارجي الجزائري BEA
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
- بنك التنمية المحلية BDL

ويجب على الطالب القرض عند التوجه إلى البنك أن يرفق بالوثائق التالية:

- شهادة التأهيل بالحصول على قرض مصغر المقدمة من طرف الوكالة.
- الدراسة التقنو–اقتصادية.
- طلب قرض من البنك.
- الفواتير والكشوف.

المرحلة الرابعة: دراسة الملف من طرف الوكالة البنكية.

وفي هذه المرحلة يتم دراسة الملف من طرف البنك وهذا من أجل منح قرض للمؤسسة الصغيرة التي ستنشأ، ويتم دراسة الملف على مستوى البنك وفقا للشروط التقليدية المعمول بها في البنوك التجارية، حيث يتم من خلالها التأكد من قدرة المؤسسة على تخفيض أرباح تمكنها من تسديد قيمة القرض في الآجال المحددة.

ومن أهم الشروط التي يتطلبها البنك من صاحب المؤسسة الصغيرة لمنح القرض:

- **تحقيق المساهمة الشخصية:** تعتبر كشرط أساسي بالنسبة لطالب القرض، حيث يفتح له البنك حساب يودع فيه مساهمته وتختلف هذه المساهمة حسب التمويل.

- **تسوية الوضعية الإدارية:** زيادة إلى شرط السابق يقوم البنك بدارسة ملف وسمعة طالب القرض ووضعيته ويتعرف على قدرته الائتمانية عن طريق مقابلته ودراسة مقدرته على توليد الدخل وكذا دراسة ما يحيط بالمشروع من كل جوانب مع التأكد من قيامه لكل الإجراءات الإدارية.
- **تقديم الضمانات:** كذلك يطلب البنك ضمانا لمنح القرض وهذه الضمانات تتمثل فيما يلي:

1. **الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز:** الرهن الحيازي هو عقد يضع بموجبه المدين شيئا لدى دائنه بغرض ضمان الدين وفي هذا الرهن الشيء المرهون يخرج من ملكية المدين ويبقى الدائن خلال فترة الاعتماد وبهذا يفقد المدين حيازته حيث أن الوقت الذي كان محدد لدراسة ملف القرض المقدم من طرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عل مستوى البنك هو 6 أشهر إلى أن وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي أعلن أن هذه المدة ستتقلص وحددت بأن لا تتجاوز 3 أشهر.
2. **الموافقة البنكية:** تتمثل في الحصول على الموافقة البنكية لمنح القرض فإن اتخاذ القرار بمنح القرض أو رفضه يتم على مستوى الوكالات البنكية التي يودع بها الشخص ملفه أي لا مركزية قرار منح القرض بعكس ما كان يحدث في السابق والتي كانت تعد من صلاحيات المديريات الجهوية وأحيانا لجنة القرض في المديريات العامة.

المرحلة الخامسة: العودة إلى فرع الوكالة.

بعد الحصول على الموافقة البنكية يرجع صاحب المشروع (طالب القرض) إلى فرع الوكالة مرفقا بالوثائق التالية:

- الموافقة البنكية (التمويل الثلاثي).
- وصل دفع المساهمة الشخصية.
- فاتورة شكلية.
- فاتورة شكلية لتأمين العتاد.
- سجل تجاري أو بطاقة حرف.
- عقد الكراء أو عقد الملكية.
- القانون الأساسي للمؤسسة (شخصية معنوية).

المرحلة السادسة والسابعة والثامنة: قرار منح امتيازات.

حيث يتحصل من خلالها صاحب المشروع على قرار منح الامتيازات من طرف الفرع بالإضافة إلى قائمة التجهيزات، فيتم توقيع شروطه بينه وبين الفرع مع الإمضاء على السندات لأمر بقية مبلغ القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الفرع، والملاحظ أن المستثمر يمكن أن يقع في مشكل ارتفاع سعر العتاد المراد شرائه، ونظرا لطول إجراءات المرحلة الأولى.

المرحلة التاسعة: تحويل القرض بدون فائدة من الوكالة.

وفي هذه المرحلة يتوجه بعدها إلى مصلحة المحاسبة والتمويل لتحويل مبلغ القرض لحساب المؤسسة الصغيرة، بعد دفع مساهمته الشخصية وتسليمه الأمر باستلام صك المورد لجلب العتاد.

المرحلة العاشرة: اقتناء العتاد بواسطة صك بنكي.

حيث يقوم البنك بدفع مساهمته وتسليم صك المورد لصاحب المشروع الذي يقوم بدوره بجلب العتاد وتهيئة مكان إقامة المشروع والدخول في مرحلة الاستغلال.

المرحلة الحادي عشر: العودة من جديد إلى فرع الوكالة.

يعود مرة أخرى صاحب المشروع للفرع ليأتي دور مصلحة المتابعة لمعاينة انطلاق المشروع وإجراء الرهن الحيازي للتجهيزات أو السيارات لفائدة البنك بالدرجة الأولى، والفرع بالدرجة الثانية، وهذا في حالة تعسره على سداد القرض.

المرحلة الثانية عشر: تسليم قرار منح الامتيازات الخاصة بالاستغلال من طرف فرع وكالة سعيدة.

وهنا تتم إجراءات تسليم قرار منح الامتيازات الخاصة بالاستغلال من طرف الفرع لتقديمها إلى مصلحة الضرائب لاستفادته من الإعفاءات الضريبية.

المبحث الثالث: صعوبات الوكالة، استراتيجية تطويرها لما بعد جائحة كورونا وعرض النتائج وتحليلها.

المطلب الأول: الصعوبات التي واجهت الوكالات الوطنية في تسيير القرض المصغر واستراتيجية تطويرها لما بعد جائحة كورونا (COVID-19).

1. التحديات والصعوبات التي تواجه تسيير القرض المصغر ووكالاته في الجزائر:

تواجه استراتيجية القرض المصغر في الجزائر تحديات ومعوقات عديدة، منها ما يتعلق بالإطار التنظيمي العام للقرض المصغر، ومنها ما يتعلق بالمؤسسات المقدمة لخدمات القرض المصغر ومنها ما يتعلق بالفئة المستهدفة.

- **الصعوبات والتحديات المتعلقة بالإطار التنظيمي العام للقرض المصغر:** يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:
  - عدم توفر الجزائر على نظام مالي خاص بمنح القروض المصغرة، أي عدم وجود مؤسسات مالية مختصة في هذا النوع من التمويل.
  - بالإضافة إلى ارتباط القرض المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، فإن هذه الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي للقرض المصغر نظرا لتركيز خبراتها في الأنشطة الأخرى المعتادة عليها.
  - تعقيد وغموض النصوص التشريعية والتنظيمية بكثرة التعديلات.
  - صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطئ.
  - عدم توفر مراكز أو هيئات تعمل على توفير المعلومات وتنشر الاحصائيات الخاصة بهذا النوع من التمويل.
  - غياب إطار رقابي موحد لتطوير هذا التمويل، نتيجة تشتت الجهات المقدمة له وعدم وجود جهة تسييره.
- **الصعوبات التي تتعلق بالوكالات الوطنية لتسيير القرض المصغر:** تواجه الوكالات الوطنية لتسيير القرض المصغر العديد من التحديات نورد أهمها فيما يلي:
  - صعوبة وصول وكالات تسيير القرض المصغر إلى الاستدامة المالية وتحقيق الربحية دون الاعتماد على دعم الدولة.
  - صعوبة اندماج وكالات تسيير القرض المصغر في النظام المالي الرسمي.

- عدم وصول وكالات تسيير القرض المصغر إلى مصادر التمويل المستدام.
- ضعف استخدام التكنولوجيا البنكية في مجال تقديم الخدمات المالية من طرف وكالات تسيير القرض المصغر.

❖ **الصعوبات المتعلقة بالفئة المستهدفة:** تتمثل أساسا فيما يلي:

- نقص الكفاءة المهنية والخبرة التسييرية لدى المستفيدين من خدمات القرض المصغر.
- ميل المستفيدين للاستثمار في النشاط التجاري والخدماتي الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المنتج والمولد لمناصب الشغل.
- وجود نسبة معتبرة من عدم سداد السلف والقروض في آجالها المحددة، مما يشل عائق في الاستدامة المالية لوكالات تسيير القرض المصغر وتحقيقها للربحية.
- تزايد الطلب على القرض المصغر يجعل من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلب على القروض المصغرة أو مواءمة كل الجمهور، فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. الإجراءات والمساهمات التي قامت بها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للحد من وباء كورونا (COVID-19):

أكدت وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة على ضرورة تدعيم وتوسيع مشاريع الشباب المتعلقة بالوقاية من كوفيد-19 والممولة ضمن جهاز تسيير القرض المصغر مع إعطاء الأولوية في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للنشاطات التي تساهم في مكافحة انتشار هذا الوباء وتحديدا في صناعة وسائل الحماية من كمامات وأطقم وأقنعة، ومع تفشي وباء كورونا (كوفيد-19) وتنفيذا لتعليمات وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وجهت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر دعوة لكل الرجال والنساء الماكثات بالبيوت والحرفيين للتسجيل عبر بوابة الوكالة الإلكترونية، للاستفادة من قروض مالية مصغرة تمكنهم من فتح ورشات خاصة بخياطة الكمامات والمآزر وانتاج مواد التطهير وغيرها من مستلزمات الوقاية، وذلك بهدف دعم مساعي مكافحة انتشار هذا الوباء من جهة، ومن جهة أخرى لدعم الحرفيين من تأثيرات الوضع الصحي على نشاطاتهم، حيث يتولى خبراء الوكالة مهمة دراسة الملفات عن بعد والرد عليها في وقت قياسي.

3. مستقبل تطوير القرض المصغر ووكالات تسييره في الجزائر لما بعد جائحة كورونا (كوفيد-19):

تعتبر تجربة القرض المصغر بالجزائر حديثة النشأة نسبيا إذا ما قورنت بغيرها من التجارب المماثلة في بعض الدول لذا كان لزاما على الدولة التفكير جديا في تطوير هذا النوع من التمويل وتدعميه من خلال استغلال الإمكانيات البشرية والطبيعية المتاحة واستغلال السوق الواسع الذي يتجسد في الطلب المتزايد على منتجات القرض المصغر وخصوصا في ظل الوضع الاقتصادي الراهن الذي تعرفه الجزائر والذي شهد انخفاضا حادة في إيرادات الدولة نتيجة الهبوط المستمر لأسعار النفط والناجم عن تفشي وباء كورونا كوفيد-19.

✓ **الفرص المتاحة لتطوير القرض المصغر في الجزائر:**

أ. إقامة مؤسسات تمويلية متخصصة في مجال القرض المصغر يكون دورها الأساسي تقديم مختلف خدمات القرض المصغر لعملائها، تتمتع هذه المؤسسات بالاستقلالية في التسيير وتحقق مجموعة من الأهداف أهمها:

- **اتساع نطاق الانتشار:** أي إمكانية الوصول إلى أكبر عدد من الفقراء وتغطية أكبر نطاق جغرافي للسوق.
- **عمق الانتشار:** أي الوصول إلى أقل مستوى من الدخول (الفقراء والمعدومين والنساء الماكثات بالبيت).
- **جودة الخدمة:** أي تقديم خدمات بصورة سريعة وميسرة بما يتلاءم ومتطلبات العملاء.
- **تحقيق الاستدامة المالية:** أي الاستمرار في تقديم الخدمات المالية دون توقف ويتم عن طريق البحث عن موارد لضمان تغطية تكاليف النشاط ويتحقق ذلك عن طريق تسعير الخدمات، إذ لا يمكن أن تعتمد هذه المؤسسات في تمويلها على اعانات الدولة.

ب. تفعيل دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال القرض المصغر: وذلك من خلال اشراكها في مختلف البرامج الحكومية العاملة في مجال القرض المصغر، بحيث يصبح دورها يتمثل في تنمية الأفراد الفقراء بدلا من اغاثتهم مع إمكانية تطوير هذه الجمعيات العاملة في مجال التمويل، بحيث تتحول إلى مؤسسات مالية رسمية تنشط في مجال القرض المصغر.

ت. تلبية الطلب المتزايد على القرض المصغر: تعتبر فئة النساء وخصوصا الماكثات بالبيت والأفراد محدودي الدخل والبطالين من الأشخاص المستهدفين من طرف وكالات تسيير القرض المصغر،

حيث تشكل هذه الفئات نسبة هامة من المجتمع الجزائري، والذين هم في حاجة ماسة إلى خدمات القرض المصغر، وبالتالي فإن هناك طلب كبير محتمل لخدمات القرض المصغر من طرف هذه الفئات يتوجب على الدولة وضع الآليات المناسبة والكفيلة لتلبية هذا الطلب بما يتناسب واحتياجات هذه الفئات.

ث. إقامة فروع مستقلة ومتخصصة في مجال القروض المصغرة على مستوى البنوك التجارية العمومية أو البنوك الخاصة العاملة بالجزائر، بحيث تختص هذه الفروع بتقديم خدمات القرض المصغر، كما يمكن انشاء فرع أو وحدة مختصة في الاشراف على نشاط القروض المصغرة بالبنك المركزي مثلما هو موجود في العديد من الدول.

ج. فتح المجال للمستثمرين الخواص من مؤسسات تمويلية وبنوك ومنظمات غير حكومية لإنشاء سوق القرض المصغر في الجزائر، وذلك لتحقيق المنافسة التي تؤدي إلى جودة الخدمات المقدمة وتخفيض تكاليفها، وتوسيع نطاق القرض المصغر للوصول إلى جميع المناطق الريفية والنائية، وبالتالي استقطاب أكبر عدد ممكن من العملاء.

ح. تثمين دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لتغيير استراتيجيتها نحو مؤسسة مستقلة تحقق عوائد من نشاطها، فاعتماد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إيراداتها على اعتمادات الخزينة العمومية، من شأنه أن يؤثر على استمراريتها و استدامتها المالية، لذا كان لزاما على الوكالة التفكير في تحقيق عوائد من نشاطها تضمن لها تغطية تكاليفها وتحقيق إيراداتها، وذلك بفرض رسوم على خدماتها بالإضافة إلى منح الوكالة الاستقلالية في التسيير ، وكذا تنويع الصيغ التمويلية للوكالة واستحداث صيغ تمويلية أخرى تحقق لها عوائد واقبال كبير عليها مثل صيغ التمويل الإسلامي كالمشاركة والمرابحة.

خ. تأسيس مؤسسات القروض المصغرة قائمة على إيرادات الزكاة والمصادر الوقفية، كما هو معروف يوجد على مستوى كل ولاية صندوق زكاة يتولى جمع الأموال المتأتية من الزكاة، حيث يمكن استغلال جزء من هذه الأموال في تقديم قروض حسنة للشباب البطال ذوي المؤهلات، وبهذا يمكن ترقية هذه الصناديق إلى مؤسسات قروض مصغرة تتولى تقديم خدمات تمويلية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

4. استراتيجية الجزائر لتطوير القرض المصغر ووكالات تسييره في ظل وباء كورونا (كوفيد-19):

أدى تفشي وباء كورونا (كوفيد-19) بشكل متسارع في الجزائر على غرار باقي دول العالم إلى التأثير على كافة قطاعات النشاط نتيجة للإجراءات والتدابير الوقائية المتخذة من أجل الحد من تداعيات هذه الجائحة، ومن بين القطاعات التي كان لها نصيب من التأثير قطاع القروض المصغرة ممثلا في التأثير على نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث تبنت استراتيجية جديدة في منح القروض تهدف إلى ضمان الاستمرارية في النشاط وتقديم الخدمات للجمهور عن طريق التسجيل الإلكتروني في موقع الوكالة دون الذهاب إلى الوكالة، وأطلقت في هذا الإطار حملة تحت شعار " استفد من القرض من بيتك "، بموجب ذلك أصبح بإمكان كل طالب قرض التسجيل في موقع الوكالة بإنشاء حساب خاص به وتقديم طلب القرض بواسطة هذا الحساب، كما يتيح لهم هذا الحساب كافة المعلومات المتعلقة بالقرض وصيغ التمويل الممكنة واختيار قطاعات النشاط التي يرغب طالب القرض الدخول فيها وشروط التأهيل المطلوبة بالإضافة إلى مكونات الملف في حالة قبول طلب التمويل، كما يتيح التسجيل إمكانية متابعة مدى تقدم دراسة ملف التمويل.

وفي اطار دعم جهود الدولة الرامية إلى مكافحة انتشار الوباء قامت الوكالة بدعوة كافة الشباب الراغبين في الاستثمار في مجال مكافحة انتشار جائحة كورونا للتسجيل عبر بوابة الوكالة، وتقديم طلبات للاستفادة من قروض مصغرة تمكنهم من فتح ورشات خاصة بإنتاج مواد التطهير والتعقيم والكمامات والمآزر والألبسة الوقائية، وسيتم دراسة هذه الطلبات عن بعد والرد عليها في وقت قياسي، وتسعى الوكالة من خلال هذه القروض الجديدة إلى تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تكون لها فائدة معممة خاصة في ظل استمرار الوضع الصحي الصعب الذي يتطلب توحيد جهود كل الفاعلين الاقتصاديين بالخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي إطار هذه الظروف الصعبة سمحت الوكالة لبعض موظفيها من استفادوا من العطل الاستثنائية جراء هذه الجائحة بأداء العمل من بيوتهم، دون اللجوء إلى الحضور اليومي لمقرات الوكالة وارسال هذه الأعمال عبر البريد الالكتروني الخاص بالوكالة. وفضلا عن ذلك، مكنت الوكالة في ظل هذه الجائحة المرافقين والمكونين من تقديم دورات تدريبية للمستفيدين من القروض بتقنية التحاضر عن بعد.[1]

[1] مقال حول واقع القرض المصغر في الجزائر وآفاق تطويره لما بعد جائحة كورونا، د. عثمان ولد صافي-ذهيبة عبد الرحمن-علماوي احمد، جامعة غرداية، 2020/09/01.

المطلب الثاني: عرض النتائج وتحليلها.

1. عرض النتائج:

من خلال المعطيات المقدمة من طرف مؤسسة ANGEM – سعيدة – يتسنى لنا عرض الجداول المقدمة وتصنيف الملفات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – سعيدة – خلال الفترة من (2017 – 2021).

تصنيف الملفات حسب برنامج التمويل الثنائي (لمشاريع ذات تمويل لشراء مواد أولية) و التي تصل مشاريعها إلى 100.000 دج.

الملفات	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
الملفات المودعة	67	576	790	301	136	1870
الملفات المصادق عليها	67	576	790	301	136	1870
ملفات المشاريع الممولة	420	727	814	350	82	2393
المناصب المستحدثة	631	1092	1222	503	130	3578

المصدر: من معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – سعيدة –

تصنيف الملفات حسب برنامج التمويل الثلاثي والتي تصل مشاريعها إلى 1.000.000 دج.

الملفات	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
الملفات المودعة	33	83	138	59	137	450
الملفات المصادق عليها	33	83	138	59	137	450
ملفات المشاريع الممولة	21	21	27	19	33	121
المناصب المستحدثة	32	32	42	30	51	187

المصدر: من معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – سعيدة –

- من خلال الجدولين أعلاه نلاحظ ان عدد الملفات المودعة في برنامج التمويل الثنائي (100.000 دج) خلال الفترة ما بين 2017-2021 بلغ 1870 ملف مودع على مستوى الوكالة، حيث تم المصادقة على جميع هذه الملفات. بينما بلغ عدد ملفات المشاريع الممولة في برنامج التمويل الثنائي 2393 ملف، حيث ساهمت هذه المشاريع الممولة في خلق مناصب مستحدثة بلغت 3578 منصب.

- أما بالنسبة لبرنامج التمويل الثلاثي (1.000.000 دج) فهو أقل بكثير من التمويل الثنائي وهذا راجع الى قلة عدد الملفات المودعة فيه حيث بلغت 450 ملف مودع، تمت المصادقة على جميع هذه الملفات. بينما بلغ عدد ملفات المشاريع الممولة في برنامج التمويل الثلاثي 121 ملف، نتج عنها خلق مناصب مستحدثة بلغت 187 منصب.

شكل بياني يوضح تصنيف ملفات برنامج التمويل الثنائي (100.000 دج)

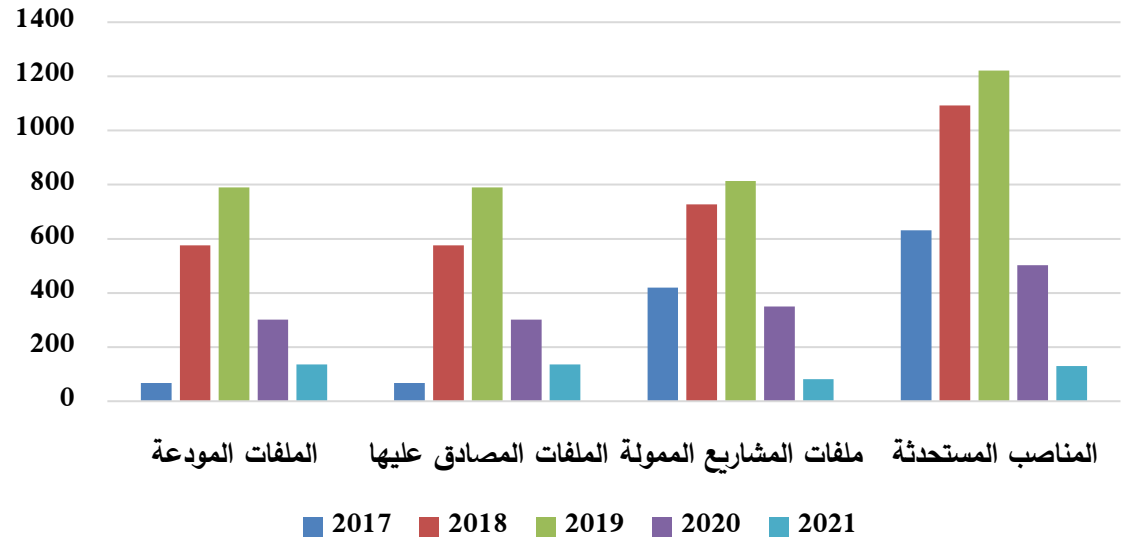

شكل بياني يوضح تصنيف ملفات برنامج التمويل الثلاثي (1.000.000 دج)

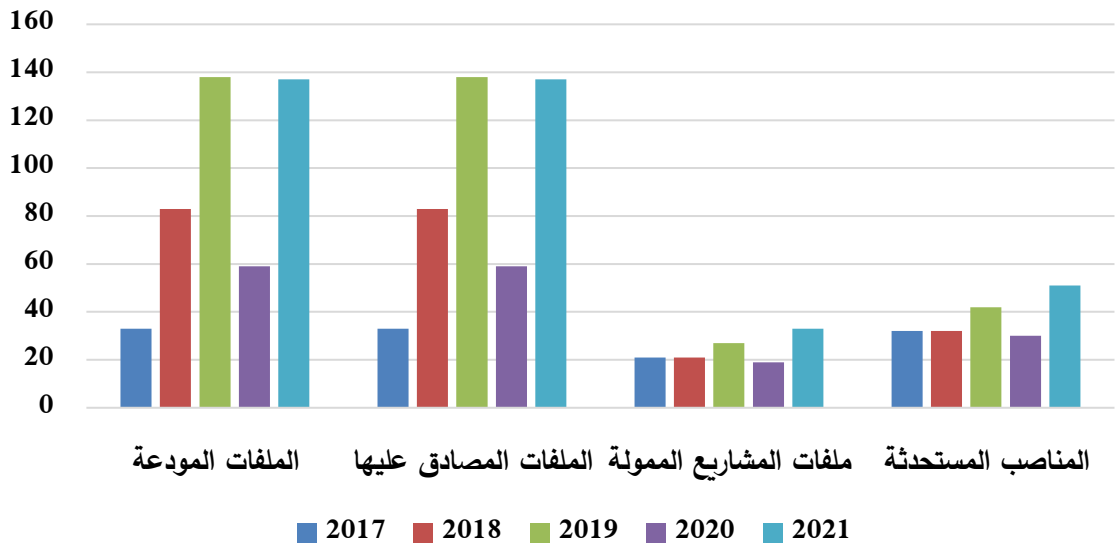

من إعداد الطالبين: برياح وائل وشريفي مونة.

- من خلال الشكلين البيانيين أعلاه نلاحظ ان عدد الملفات المودعة بالنسبة لبرنامج التمويل الثنائي (100.000 دج) وبرنامج التمويل الثلاثي (1.000.000 دج) عرفت إقبال كبير وتزايد ملحوظ خلال الفترة من 2017 الى 2019 حيث بلغت ذروتها في السنة الأخيرة وبلغت 790 ملف مودع في برنامج التمويل الثنائي و180 ملف مودع في برنامج التمويل الثلاثي. اما في السنوات الأخيرة 2020 و2021 عدد الملفات المودعة عرف تراجع كبير بالنسبة للسنوات السابقة وهذا كان نتيجة لظهور وباء كورونا (COVID-19) الذي أثر وبشكل كبير وغير مباشر على مردودية إيداع الملفات في كلا التمويلين من خلال القرارات الحكومية للحد من الوباء التي أدت الى تعطيل مشاريع وانشطة جميع القطاعات وكذلك التأثير النفسي والخوف الذي سببه هذا الوباء الذي أدى الى توقف بعض المودعين عن إيداع ملفاتهم وتأجيلها الى حين زواله.

وكذلك بالنسبة لملفات المشاريع الممولة عرفت ارتفاع كبير خلال الفترة من 2017 الى 2019 ففي التمويل الثنائي بلغت ذروتها ب 814 ملف وفي التمويل الثلاثي بلغت 27 ملف، وعرفت أيضا تراجع كبير في سنوات 2020 و2021 نتيجة للوباء. أما بالنسبة للمناصب المستحدثة فهي كذلك عرفت ارتفاع كبير خلال فترة 2017-2019 وبلغت ذروتها ب 1222 منصب في التمويل الثنائي و42 منصب في التمويل الثلاثي وبعدها أيضا عرفت تراجع كبير في سنوات 2020 و2021 نتيجة للوباء.

تصنيف الملفات لبرنامج التمويل الثنائي حسب قطاع النشاط (لمشاريع ذات تمويل لشراء مواد أولية) و التي تصل مشاريعها إلى 100.000 دج.

قطاع النشاط	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
الفلاحة	40	39	73	15	02	169
الصناعة	188	287	294	128	41	938
البناء والاشغال العمومية	63	166	157	52	10	448
الخدمات	100	192	218	121	21	652
التجارة	00	00	00	00	00	00
الحرف	29	43	72	34	08	186
المجموع	420	727	814	350	82	2393

المصدر: من معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – سعيدة –

تصنيف الملفات لبرنامج التمويل الثلاثي حسب قطاع النشاط والتي تصل مشاريعها إلى 1.000.000 دج.

قطاع النشاط	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
الفلاحة	04	04	02	05	04	19
الصناعة	08	02	07	00	03	20
البناء والاشغال العمومية	05	04	05	03	03	20
الخدمات	04	09	08	08	12	41
التجارة	00	00	04	00	09	13
الحرف	00	02	01	03	02	08
المجموع	21	21	27	19	33	121

المصدر: من معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – سعيدة –

- من خلال الجدولين نلاحظ انه في برنامج التمويل الثنائي (100.000 دج) أكبر قطاع تم تمويل مشاريعه هو قطاع الصناعة ب 938 مشروع، ثم يأتي بعده قطاع الخدمات ب 652 مشروع، ثم يأتي قطاع البناء والاشغال العمومية ب 448 مشروع، ويليه قطاع الحرف ب 186 مشروع وقطاع الفلاحة ب 169 مشروع، بينما بالنسبة لقطاع التجارة فلا يوجد أي مشروع ممول فيه وذلك لعدم وجود أي ملفات مودعة بالنسبة لهذا القطاع.

- أما بالنسبة لبرنامج التمويل الثلاثي (1.000.000 دج) فأكبر قطاع تم تمويل مشاريعه فهو قطاع الخدمات ب 41 مشروع ممول، وبعده يأتي قطاعين وهما قطاع الصناعة وقطاع البناء والاشغال العمومية ب 20 مشروع لكليهما، ويليهما قطاع الفلاحة ب 19 مشروع وبعده قطاع التجارة ب 13 مشروع، وفي الأخير قطاع الحرف ب 08 مشاريع نظرا لقلة إيداع الملفات فيه بالنسبة لبرنامج التمويل الثلاثي.

شكل بياني يوضح تصنيف ملفات برنامج التمويل الثنائي حسب قطاع النشاط (100.000 دج)

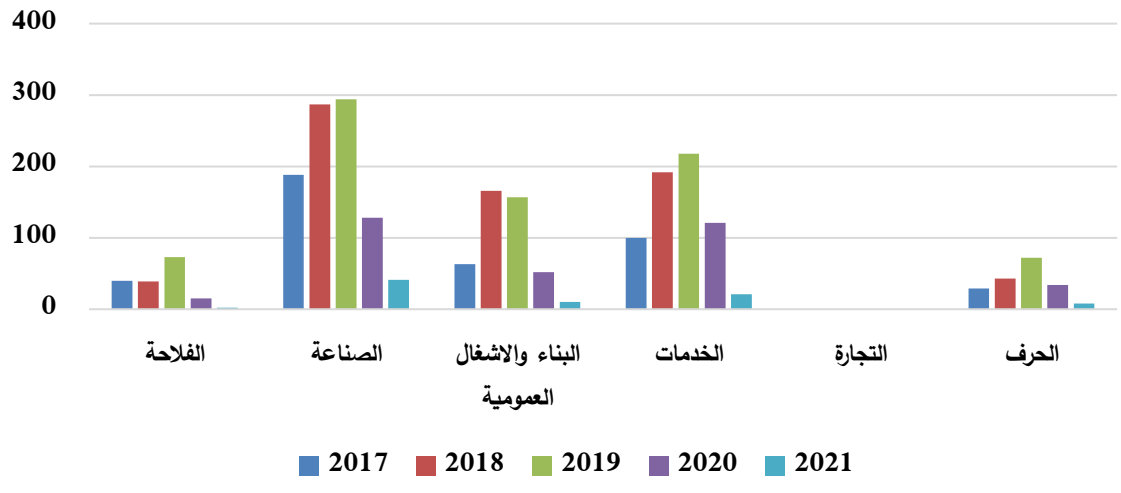

شكل بياني يوضح تصنيف ملفات برنامج التمويل الثلاثي حسب قطاع النشاط (1.000.000 دج)

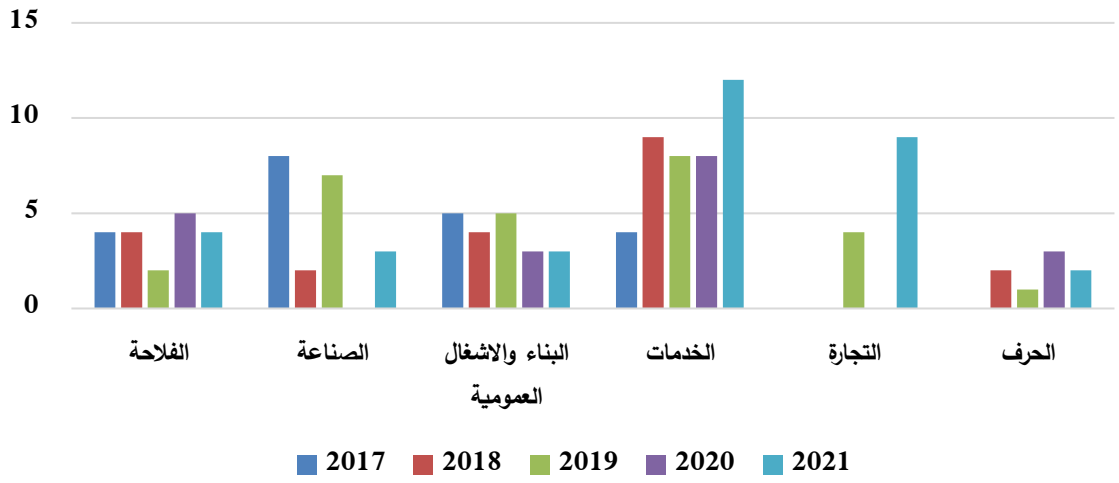

من إعداد الطالبين: برياح وائل وشريفي مونة.

- من خلال الشكلين البيانيين نلاحظ انه بالنسبة للتمويل الثنائي (100.000 دج) عرفت جميع قطاعاته ما بين سنوات 2017-2019 ارتفاعا وتزايد ملحوظ في عدد المشاريع الممولة في كل قطاع ما عدا قطاع التجارة الذي لم يتم إيداع أي ملفات تخص مشاريعه. وبالنسبة للسنوات الأخيرة 2020-2021 فقد عرفت جميع القطاعات تراجعا كبير، وكمثال على ذلك نلاحظ في قطاع الصناعة وهو أكبر قطاع ممول في هذا البرنامج عرف ارتفاع كبير في سنوات 2017-2018-2019 حيث بلغ ذروته في السنة الأخيرة ب 294 مشروع ممول ثم في سنوات 2020-2021 بدأت مرحلة التراجع الى ان بلغت 41 مشروع ممول وهذا كذلك بالنسبة لجميع القطاعات في هذا البرنامج.

- أما بالنسبة لبرنامج التمويل الثلاثي (1.000.000 دج) فقد عرفت جميع قطاعاته أيضا ارتفاعا في سنوات 2017-2019 وانخفاضا في سنوات 2020-2021 ولكن الشيء الملاحظ والغريب أنه عند التخصص في قطاع واحد نلاحظ انه يوجد تذبذب وعشوائية في عدد المشاريع الممولة، وكمثال على ذلك في قطاع الخدمات وهو أكبر قطاع ممول في هذا البرنامج نلاحظ انه ارتفع عدد المشاريع الممولة في سنوات 2017-2018 من 4 الى 9 مشاريع ثم انخفض في سنة 2019 الى 8 مشاريع وبقي ثابتا الى حين سنة 2020, وعاود الارتفاع مجددا وبلغ ذروته ب 12 مشروع ممول بالنسبة ل 5 سنوات الأخيرة.

تصنيف الملفات لبرنامج التمويل الثنائي حسب الجنس (لمشاريع ذات تمويل لشراء مواد أولية) و التي تصل مشاريعها إلى 100.000 دج.

الجنس	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
ذكر	205	347	432	162	36	1182
أنثى	215	380	382	188	46	1211

المصدر: من معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – سعيدة –

تصنيف الملفات لبرنامج التمويل الثلاثي حسب الجنس والتي تصل مشاريعها إلى 1.000.000 دج.

الجنس	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
ذكر	14	13	17	16	20	80
أنثى	07	08	10	03	13	41

المصدر: من معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – سعيدة –

- من خلال الجدولين أعلاه نلاحظ انه في برنامج التمويل الثنائي (100.000 دج) عدد المشاريع الممولة والمقدمة للإناث أكبر من التي هي مقدمة للذكور، حيث ان عدد مشاريع الإناث بلغ 1211 مشروع ممول وعدد مشاريع الذكور بلغ 1182 مشروع ممول.
- أما بالنسبة لبرنامج التمويل الثلاثي (1.000.000 دج) فقد كان عكس البرنامج الثنائي حيث المشاريع الممولة والمقدمة للذكور أكبر من المقدمة للإناث، وقد بلغ عدد مشاريع الذكور 80 مشروع ممول بينما بلغ مشاريع الإناث 41 مشروع ممول.

شكل بياني يوضح تصنيف ملفات برنامج التمويل الثنائي حسب الجنس
(100.000 دج)

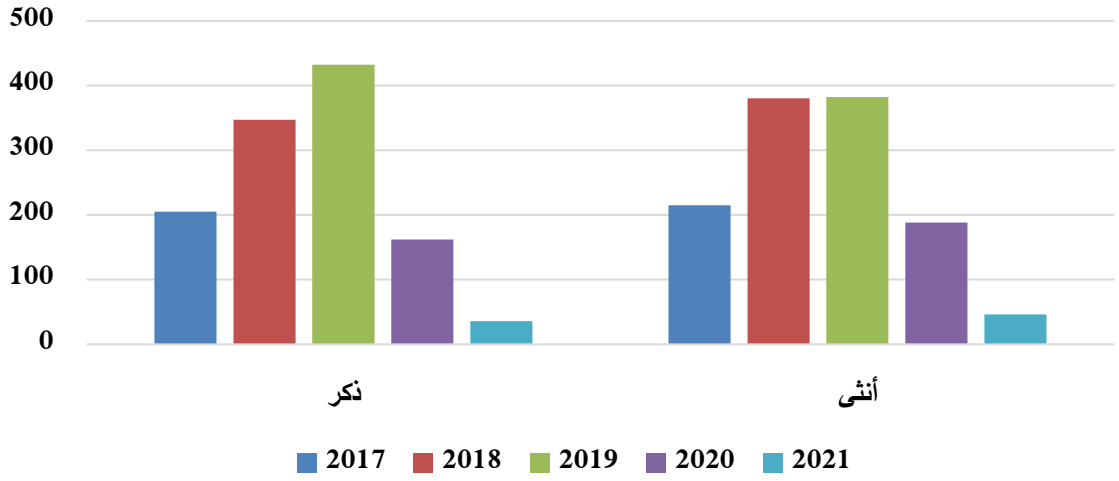

شكل بياني يوضح تصنيف ملفات برنامج التمويل الثلاثي حسب الجنس
(1.000.000 دج)

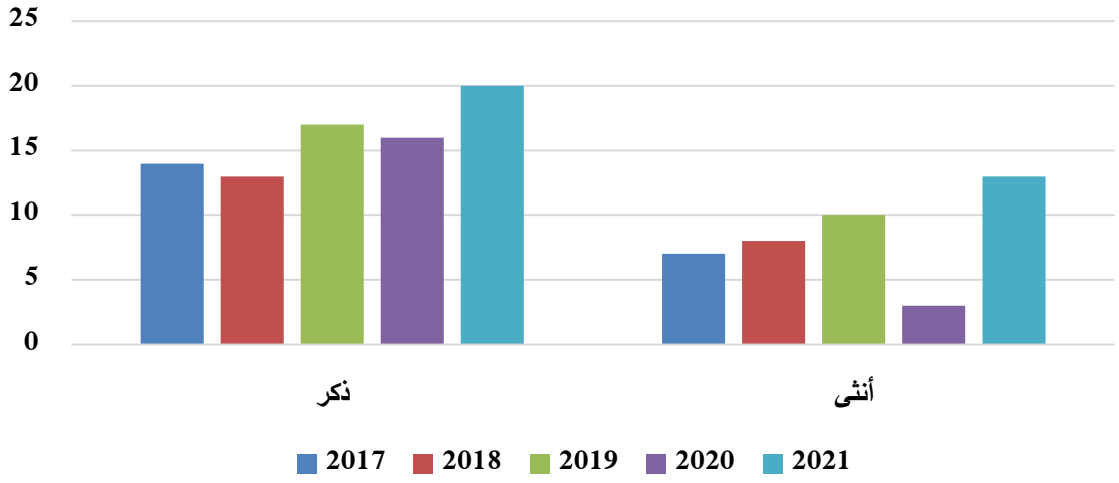

من إعداد الطالبين: برياح وائل وشريفي مونة.

- من خلال الشكلين البيانيين نلاحظ أنه في برنامج التمويل الثنائي (100.000 دج) المشاريع الممولة لكل من الذكور والإناث خلال 5 سنوات 2017-2021، عرفت ارتفاعا كبيرا في البداية أي من 2017 الى 2019 حيث بلغت ذروة مشاريع الذكور في السنة الأخيرة ب 432 مشروع أما مشاريع الإناث بلغت ب 382 مشروع. وبعد ذلك في سنوات 2020-2021 عرفت انخفاضا كبيرا الى ان وصل عدد مشاريع الذكور الى 36 مشروع ممول اما الإناث فقد وصل الى 46 مشروع ممول.

ونلاحظ أيضا تفوق عدد مشاريع الإناث على عدد مشاريع الذكور في جميع السنوات ماعدا سنة 2019 التي فاق فيها عدد مشاريع الذكور والذي بلغ 432 مشروع ممول، عدد مشاريع الإناث والذي بلغ 382 مشروع ممول.

- أما بالنسبة لبرنامج التمويل الثلاثي (1.000.000 دج) فإن عدد المشاريع الممولة والمقدمة للذكور عرف تذبذبا خلال 5 سنوات الأخيرة 2017-2021 ففي سنة 2017 بلغ عدد المشاريع ب 14 مشروع حيث انخفض هذا العدد الى 13 مشروع في سنة 2018، ثم رجع الى الارتفاع بعد ذلك في سنة 2019 الى 17 مشروع ممول، عاد الى الانخفاض قليلا مجددا في سنة 2020 ووصل الى 16 مشروع ثم ارتفع في سنة 2021 وبلغ ذروته ب 20 مشروع ممول.

بالنسبة لعدد المشاريع الممولة والمقدمة للإناث فقد عرف ارتفاعا خلال سنوات 2017-2018-2019 من 07 الى 08 الى 10 مشاريع ممولة على التوالي، بعد ذلك انخفض العدد في سنة 2020 الى 03 مشاريع ممولة، ثم عاود الارتفاع مجددا في سنة 2021 وبلغ ذروته ب 13 مشروع ممول.

والملاحظ أيضا ان عدد المشاريع الممولة والمقدمة للذكور فاق عدد المشاريع الممولة والمقدمة للإناث في جميع السنوات خلال الفترة 2017-2021.

2. **تحليل النتائج:**

من خلال الجداول أعلاه وخلال الفترة الممتدة مبين 2017 إلى 2021 يتضح لنا انه في الفترات الأولى كان إقبال كبير على مستوى الوكالة على طلب التمويل ثم تراجع في السنوات الأخيرة وهذا راجع إلى عدم إقبال الأفراد على طلب التمويل من ناحية، والظروف الاقتصادية من ناحية أخرى وظروف اثرت بشكل غير مباشر متمثلة في وباء كورونا. فمن خلال المعلومات المقدمة من طرف الوكالة استنتجنا أن الوكالة تعطي الأولوية للتشغيل الذاتي وللنشاطات الصناعية والخدماتية، ونشاطات البناء والاشغال العمومية، وتشجيع المتخرجين من التكوين المهني لاستحداث نشاطاتهم والعنصر النسوي الذي يعد الأكثر استفادة من القروض المصغرة.

خاتمة الفصل الثاني:

من خلال المعلومات المقدمة من طرف الوكالة والاطلاع على كافة الملفات والوثائق والمستندات المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية سعيدة اتضح لنا انه هناك إقبال كبير على الوكالة من اجل الاستفادة من القروض الصغيرة الممنوحة لمختلف المهن والمدرجة في قطاعات متنوعة لمعالجة معضلة التشغيل و خلق مناصب الشغل لتحقيق حلم العديد من الشباب البطال والأسر عديمة الدخل، وكذلك الأسر ذات الدخل المحدود لمحاربة الفقر والبطالة، فمن خلال ما تم عرضه نستنتج إن الوكالة الوطنية تهتم بالتشغيل وتهدف إلى معالجة أزمة التشغيل وبذل جميع المجهودات لخلق مناصب عمل للأفراد، وترقية النشاطات المختلفة والحفاظ على ديمومتها في إطار نتائج توجه الوكالة يمثل مسعى نافع ومثمر يحتاج إلى المتابعة والتشجيع والتطوير المستمر والاستفادة من مختلف البرامج التي وضعتها الدولة لتحسين المستوى المعيشي للأفراد والمساهمة في التنمية المحلية والوطنية.

الخـاتـمـة

الخـــــــــاتمة

خاتمة:

تعتبر القروض المصغرة بمثابة الركيزة الأساسية التي ترتكز عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة وآلية لتمويلها وتنميتها، حيث من خلالها سعت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمساهمة في خلق فرص عمل للتخفيف من أزمة البطالة وتكاثف مجهوداتها مع الهيئات المهتمة بالتشغيل، وتؤكد هذه الهيئات من جهتها على ضرورة المساهمة في عمليات التحسيس والتوعية وذلك للاستفادة من مختلف البرامج التي وضعتها الدولة لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

حيث تلعب الوكالة الوطنية دورا هاما في توفير مناصب شغل مستحدثة، وذلك من خلال عرض مشاريع تنموية تساعد على تحسين مستوى الأفراد، ومحاربة البطالة.

فمن خلال دراستنا لهذا الموضوع قمنا بفحص الفرضيتين المنبثقتين من المشكلة الرئيسة المتمثلة في: " ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "

حيث توصلنا إلى:

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

– القروض المصغرة تعد أداة وآلية مهمة لتمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما تأكده نتائج البحث وبالتالي الفرضية الأولى محققة.

كما أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية سعيدة تلعب دور فعال في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهذه الفرضية محققة لحد كبير بحكم إنشاء واستمرار نشاط عدد كبير من المؤسسات وتعثر بعض الآخرين منها.

- **نتائج البحث:**

خرجنا بجملة من النتائج والتوصيات نوجزها فيما يلي:

– من خلال بحثنا في الموضوع وزيارتنا الميدانية للوكالة استنجتا أن القروض الممنوحة تتنوع حسب القروض الموجهة للاستغلال والاستثمار.
– وجود إقبال كبير ومعتبر على مستوى الوكالة وخاصة النساء.
– يعاني المقترضين من تأخر الحصول على القرض بعد قبول الملفات.

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقوم بتقديم مساعدات وامتيازات مالية ومعنوية للذين تحصلوا على قروض مصغرة من برنامجها.
- انعدام المراقبة في فعالية المشاريع الممولة من طرف الوكالة والبنوك.
- في الجزائر لا يزال قطاع التمويل المصغر ناشئ تهيمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على اغلب التمويل المقدم للمشاريع.

- **التوصيات:**

- ضرورة تسهيل الإجراءات المتعلقة بدراسة ملف القرض ودراسته بشكل أسرع.
- ضرورة تسريع إجراءات التمويل من طرف البنوك وأيضا من طرف الوكالة.
- توفير المراقبة والمتابعة في فعالية المشاريع الممولة من طرف البنوك.
- إنشاء جهاز إشرافي مستقل يقوم بمراقبة ومتابعة المشاريع خلال كل مسار حياة المشروع.
- ضرورة وضع إطار تنظيمي جيد ومفهوم للقرض المصغر والمحافظة عليه.
- القيام بدراسة جدوى المشاريع الصغيرة والمتوسطة قبل منح القرض وخاصة النساء.

- **أفاق البحث:**

من خلال بحثنا لهذا الموضوع والدراسة التطبيقية له قمنا بإعطاء صورة واضحة عن صيغ التمويل والتعرف على المشاريع الاستثمارية التي تمول من قبل الوكالة، لكن هناك بعض الجوانب والتي لها علاقة بالموضوع تستدعي تعمق ودراسة وتكون محل البحوث المستقبلية:

- آليات معالجة القروض المصغرة المتعثرة على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- تقييم أداء المؤسسات الحكومية المهتمة بالقرض المصغر.
- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حل مشكلة البطالة.

المـراجـع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

- إسماعيل شعباني، تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية.
- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار الوراق، عمان، 2001.
- رابح خوجي، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر، الطبعة 1 القاهرة 2008.
- طارق الجاج، مبادى التمويل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان – الأردن.
- معراجي هواري، التمويل التأجيري المفاهيم والأسس، الطبعة الأولى 2013/1434 الأردن – عمان.
- منير إبراهيم الهندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأ المعارف، اسكندرية مصر 1998.
- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد للمؤسسات الجامعية، الطبعة 1، بيروت لبنان، 2007.
- هيا جميل بشارات، التمويل المصرفي الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار النفاس للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2008.

الاطروحات والمذكرات:

- بالبشير توفيق ودحوا حنان، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، ملحقة مغنية، 2015– 2016.
- بوعزيز أزهر ومعزوزي عبد الحميد، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة وكالة أدرار لفترة 2015_2017.
- جمعة خير الدين، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع الصغيرة دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية في ولاية بسكرة.
- رحيمه شلغوم، الضمانات القرض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعه الجزائر –1– بن يوسف بن خده، السنة الجامعية 2014–2015.

قائمة المصادر والمراجع

- صوراية قشيدة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير في النقود والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3-، الجزائر، 2011-2012.
- عتيق شيخ، تقييم أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من (1990-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران -2-، السنة الجامعية 2018-2019.
- عيسى قروش، دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية 2016-2017.
- غبار فتيحة، دور القروض المصرفية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.
- محمد الصالح زويتة، أثر التغيرات الإقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في النقود والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007.
- مطاي عبد القادر، قسول أمين وبلقلة إبراهيم، التمويل الأصغر في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ANGEM.
- نور الدين نوي، دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في النقود والمالية، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009.

المداخلات:

- مقال البروفيسور Allan Riding و Barbara Orser حول تمويل المشاريع الصغيرة, جامعة كندا, 2012.
- مقال حول واقع القرض المصغر في الجزائر وآفاق تطويره لما بعد جائحة كورونا، د. عثمان ولد صافي-ذهيبة عبد الرحمن-علماوي احمد، جامعة غرداية، 2020/09/01.

- ناصر مغني، الاستراتيجية لخلق مناصب الشغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة –16/15 نوفمبر 2011.
- نعرورة بوبكر وآخرون، المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي.

القوانين والمراسيم:

- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08_10، المؤرخ في 27 جانفي 2008، العدد 08.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد الثاني، قانون رقم 17–02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل 10 يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يناير 2017.
- المرسوم التنفيذي رقم 04_14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قوانينها الأساسية.
- المرسوم التنفيذي رقم04_13، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الصادر في 25 جانفي 2004، العدد 06.

مواقع الإنترنت:

- www.angem.dz الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الملخـــــــص

الملخص:

نهدف من خلال هذا البحث إلى دراسة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تناولنا في الجانب النظري المفاهيم المتعلقة بالقروض المصغرة والتمويل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اما الدراسة الميدانية أجريت بواسطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية " سعيدة ". ولمعالجة المشكلة البحثية واختبار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة، فتمكنا من الإحاطة بجوانب الموضوع وقد استنتجنا أن القرض المصغر المقدم من طرف الوكالة يعتبر بمثابة أداة مهمة لتمويل الأنشطة المتنوعة وتتصدى للفقر والبطالة، حيث يسمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم وهذا من خلال استحداث أنشطتهم التي تمكنهم من الحصول على مداخيل، كما تبني مشاريعهم وأفكارهم المهنية، ويتم تجسيدها على ارض الواقع.

الكلمات المفتاحية:

القروض المصغرة، التمويل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

Summary:

Through this research, we aim to study the contribution of the National Agency for Microcredit Management (ANGEM) in financing small and medium enterprises, so we dealt with in the theoretical side the concepts related to microcredit, financing, small and medium enterprises, while the field study was conducted by ANGEM in Saida's region. In order to treat the research problem and test hypotheses, we relied on the descriptive approach and the case study methodology, so we were able to understand the aspects of the topic, Besides we have concluded that the microcredit provided by the agency is an important tool for financing various activities that alleviate and face poverty and unemployment, as it allows the deprived people to improve their living conditions through the development of their activities that enable them to obtain income, and concretize their projects and professional ideas on the ground.

Key words: Microcredit, financing, small and medium enterprises, ANGEM.